



جامعة الزقازيق
معهد الدراسات والبحوث الآسيوية
قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

بحث بعنوان

قياس أثر الإيرادات الضريبية علي النمو الاقتصادي في مصر
خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٦)

إعداد

الباحثة

هدى محمود منصور

٢٠١٨

٧٠٣

قياس أثر الإيرادات الضريبية علي النمو الاقتصادي في مصر خلال (١٩٩١-٢٠١٦) إعداد

الباحة / هدى محمود منصور محمد

ملخص

يمر الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة بمرحلة هامة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، مما يتطلب ضرورة مراجعة الكثير من السياسات الاقتصادية وإعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات المالية والنقدية، لكي تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والعالمية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين: الأول: "هل تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري؟"، الثاني: "هل تشكل الضرائب المباشر (الدخل) الأهمية النسبية الكبيرة لإجمالي الإيرادات الضريبية في مصر؟"، كما تتمثل فروض الدراسة في محاولة التأكد من صحة الفرضين التاليين: تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري، تشكل الضرائب المباشر الأهمية النسبية الكبيرة لإجمالي الإيرادات الضريبية في مصر.

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية: تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية وبين حجم الناتج المحلي الاجمالي، ومعرفة السياسة الضريبية المتبعة في الاقتصاد المصري، وتقييم الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية في مصر، تبسيط الضوء على معرفة حجم الفاقد الضريبي، ولذلك للحد منه.

تبين من الدراسة صحة فرضي الدراسة، فشكلت الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة تراوحت من ١٢.٢١% كحد أدنى في عام ٢٠١٢/١١، ونسبة ١٧.٩٣% كحد أقصى في عام ١٩٩٤/٠٣، كما شكلت الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة نسبة تراوحت من ٥٤.٢٨% كحد أدنى في عام ١٩٩١/٩٠، ونسبة ٧٢.٤% كحد أقصى في عام ٢٠١١/١٠، فقد تبين من الدراسة أن إيرادات الضرائب المباشر إلى إجمالي الإيرادات الضريبية تشكل نسبة تتراوح من ٣٥.٤% كحد أدنى في عام ١٩٩٥/٠٤، ونسبة ٥٧.٨١% كحد أقصى عام ٢٠٠٧/٠٦، كما قدر إجمالي الفاقد الضريبي خلال (١٩٩١ - ٢٠١٦) بنحو ٢٤٥١.٥ مليار جنيه، أي بمتوسط سنوي ٩٤.٣ مليار جنيه.

كما أوضحت الدراسة بضرورة زيادة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وعدم الإعتماد بصفة أساسية علي الضرائب والتي تزيد نسبة مساهمتها من إجمالي الإيراد العام عن ٧٠%، وزيادة كفاءة التحصيل الضريبي، وذلك للحد من التهرب الضريبي، والذي يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المصري، تنوع مصادر الإيرادات الضريبية وعدم الاعتماد علي الضرائب المباشرة بصفة أساسية والتي تشكل في المتوسط نحو ٥٠% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

Abstract

The Egyptian economy is undergoing an important stage in economic and social development, especially after the events of January 25, 2011, which necessitates the need to review many economic policies and reconsider some financial and monetary laws and regulations to cope with economic and global changes.

The problem of the study is to try to answer the following questions: First, "Is tax revenue a significant relative importance to the Egyptian economy?" Second, "Do direct taxes (income) constitute the relative importance of total tax revenues in Egypt?" In order to make sure that the following assumptions are true: "Tax revenues are of great importance to the Egyptian economy. Direct taxes represent the relative importance of Egypt's total tax revenues."

The study aims to achieve the following set of sub-objectives: Analysis of the relationship between tax revenue and GDP, the tax policy applied in the Egyptian economy, and the assessment of the economic effects of tax policy in Egypt.

The tax revenues to gross domestic product (GDP) ranged from 13.21% as a minimum in 11/2012 to 17.93% at the end of 1994. The tax revenues to the public revenues constituted 54.28% As a minimum in 1990/91 and a maximum of 72.4% in 10/2011. The study showed that direct tax revenues to total tax revenues constituted a minimum of 35.4% in the year 1995 and a maximum of 57.81% The total tax loss during the period (1991 - 2016) was estimated at LE 2451.5 billion, an annual average of 94.3 billion pounds.

The study also recommended the need to increase the diversity of sources of public revenues, and not rely mainly on taxes, which contribute more than 70% of the total general revenue, and increase the efficiency of tax collection, to reduce tax evasion, which causes great losses to the Egyptian economy, And not relying directly on direct taxes, which constitute on average about 50% of total tax revenues

١- مقدمة:

يمر الإقتصاد المصري في الآونة الأخيرة بمرحلة هامة على طريق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وخاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، مما يتطلب ضرورة مراجعة الكثير من السياسات الإقتصادية وإعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات المالية والنقدية، لكي تتواءم مع المتغيرات الإقتصادية والعالمية من ناحية ومع المستجدات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية على الساحة المحلية من ناحية أخرى.

فقد شهد الإقتصاد المصري تحولات جوهرية عديدة وذلك في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأتها الحكومة المصرية في بداية التسعينات بهدف السيطرة على التضخم وتخفيض معدلاته ورفع مستوي أداء الإقتصاد ككل، من خلال تعديل توجهاته من إقتصاد مدار مركزيا وقائم على قطاع عام ينتج أساسا للسوق المحلية إلى إقتصاد يقوده القطاع الخاص والقرارات الإقتصادية المعتمدة على قوتي وآليات السوق وبينح للمنافسة في الأسواق الخارجية من خلال العمل على جذب الإستثمارات المحلية الوطنية وخلق الوظائف ورفع كفاءة النمو الإقتصادي، حيث يمثل النمو الإقتصادي عنصرا أساسيا بل حاسما من عناصر التنمية الإقتصادية.

وتهدف السياسة الضريبية إلى رفع كفاءة النمو الإقتصادي من خلال نمو الإستثمارات وزيادة أعداد المشتغلين لإستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وتعمل السياسة الضريبية بالتق مع السياسة النقدية على تخفيف الضغوط التمويلية والتضخمية في الإقتصاد المحلي، حيث أن السياسة الضريبية المتلي هي التي تعمل على الإستهلاك الأمثل للموارد الإقتصادية، من خلال الدفع بعند من التعديلات التشريعية الإضافية ومنها إدخال تعديلات جوهرية على قانون الجمارك، وإستكمال تطبيق منظومة الضريبة على القيمة المضافة، وإدخال التعديلات على قانون ضريبة الدخل، وقانون جديد للإستثمار لإعادة بناء الثقة في كفاءة الإقتصاد المصري من خلال زيادة معدلات التشغيل وتوفير موارد مالية تسمح بالإففاق على الخدمات، حيث أن ضبط مؤشرات الإقتصاد الكلي وأهمها عجز الموازنة العامة للدولة، والتضخم والميزان التجاري وخفض معدلات الإستهلاك إلى حد ما لرفع معدل الإستثمار وتنمية المصادر الراقعة للنمو وزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية للإقتصاد القومي، من خلال إجراءات جادة^(١).

كما أن الحكومة تقوم بالعمل على تهيئة مناخ الإستثمار اللازم لدعم الصناعة وتطويرها، حيث أن لقطاع الصناعة دور محوري في تصحيح المسار الإقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وتطوير التكنولوجيا المحلية وتحقيق التنمية، خلال مراحل التاريخ الحديث للإقتصاد المصري من عام ١٩٥٢ وحتى الآن وما يتخلل هذه الفترة من الخطط الخمسية المتتالية التي بدأت من عام ١٩٨٢ وحتى الآن، حيث استهدف واضعي السياسة الضريبية تنمية القطاع الصناعي بتقرير العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية.

(١) معروض السيد معوض، دور السياسة الضريبية في جذب رؤس الأموال الأجنبية لتحفز التنمية الإقتصادية، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، ٢٠١٣)، ص ٢٤.

ونظراً لصدور العديد من التشريعات الضريبية والتشريعات المنظمة للإستثمار التي تحتوي على الكثير من الحوافز والإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص العمل، وكان القطاع الصناعي أكبر تلك القطاعات المستهدفة من المشرع المصري لتتميته ورفع كفاءته.

ونظراً لأهمية السياسة الضريبية ودورها الهام والحيزي باعتبارها أداة لجذب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل، وتؤثر بصورة مباشرة على إقتصاديات المشروع الإستثماري بصفه عامة وفي عوائده بصفة خاصة، مما يجعل عاملاً هاماً ومؤثر في كفاءة المشروع الإقتصادية فقد لجأت إليها العديد من الدول من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية عن طريق توفير العديد من المواد والإعفاءات الضريبية التي أصبحت من العوامل الفعالة والمؤثرة لدفع الإقتصاد نحو النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية^(١).

٢- مشكلة البحث:

يتأثر جدل القائم حول أهمية الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية عن طريق ما يتم تقريره من حوافز وإعفاءات ضريبية، وإختلاف السياسة الضريبية وتوجهاتها من أن لآخر بهدف جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص العمل لدعم كفاءة النمو الإقتصادي، حيث تعد الحوافز والإعفاءات الضريبية إيرادات ضريبية مضحي بها وتؤثر على حجم الإيرادات العامة اللازمه للإتفاق على التنمية.

ولذلك تحاول البحث التعرف على تأثير السياسة الضريبية على خلق فرص العمل وإنعكاسها على كفاءة النمو الإقتصادي على المستوى الكلي، وذلك عن طريق تحديد الكفاءة الإقتصادية في إستخدام المواد الإنتاجية الأساسية ومدى إسهام كل عنصر من عناصر الإنتاج في تحقيقه.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين:

الأول: 'هل تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري؟'

الثاني: 'هل هناك أثر للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في مصر؟'

٣- أهمية البحث:

ويرجع إختيار هذا الموضوع هو قرض صندوق النقد الدولي الأخير (١٢ مليار دولار)، وشروطه المجحفة، ومنها تعويم سعر الصرف ورفع الدعم، مما سببه من مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة والتي عانت منها الطبقات الفقيرة خاصة، ولو تم النظر إلي حجم هذا القرض سيلاحظ أنه ليس بالضخامة التي سببت العديد من المعاناة الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الأفراد بسبب تبعاته، فلو كان هناك جهاز ضريبي كفاء لحصل أضعاف قيمة هذا القرض، وما كانت الدولة في حاجة إليه.

كما تؤثر السياسة الضريبية على مختلف الجوانب الاقتصادية في مصر، حيث يلاحظ مدى أهمية الإيرادات الضريبية بالنسبة للإيرادات الحكومية التي تعتمد عليها الدول في الإنفاق العام.

(١) محمد سير محمد سعد الدين ، تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير ، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠٠٨)، ص ٤٢.

وفي مصر تمثل الإيرادات الضريبية الجانب الأكبر من مكونات الإيرادات العامة للدولة، ويتضح ذلك من الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة، حيث تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بحسب ٧٢.٤٠% في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، وبلغت نحو ٦٨.٣% في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ونسبة ٧١.٧% في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، بينما بلغت نسبة ٧١.٧% في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، أي أن الحكومة حققت نحو ٧٢% من إيراداتها العامة من الإيرادات الضريبية التي هي نتاج المباشرة الضريبية المطبقة^(١).

وعليه ترجع أهمية البحث إلى عدة اعتبارات من أهمها، ما يلي:

أ- محاولة التعرف على مدى فاعلية السياسة الضريبية في مصر وتأثيرها على كفاءة الإقتصاد المصري، من خلال دراسة النتائج التي ترتبت على تلك السياسات وتحديد الأنسب منها للإقتصاد المصري، والإبتعاد عن تأثيراتها السلبية على جذب الاستثمارات وخلق الوظائف للوصول إلى السياسة الضريبية المثلى التي تعمل على الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في مصر.

ب- التعرف على طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة أمام واضعي السياسة الضريبية في مصر.

ج- توضيح الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في دعم كفاءة نمو الإقتصاد المصري، من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية.

٤- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في محاولة التأكد من صحة الفرضين التاليين:

الفرض الأول: تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة للإقتصاد المصري.

الفرض الثاني: هناك أثر للإيرادات الضريبية على النمو الإقتصادي في مصر.

٥- أهداف البحث:

تهدف البحث بصفة أساسية إلى التأكد من صحة الفروض الدراسية، وذلك ببيان مدى الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية لإجمالي الناتج المحلي والإيراد العام، إضافة إلى تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

أ- تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ب- معرفة السياسة الضريبية المتبعة في الإقتصاد المصري.

ج- تقييم الأثار الاقتصادية للسياسة الضريبية في مصر.

د- تسليط الضوء على معرفة حجم الفاقد الضريبي، ولذلك للحد منه.

هـ- معرفة العلاقة بين الإيرادات الضريبية وبين النمو الإقتصادي في مصر.

٦- حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: اقتصر على بحث أثر الإيرادات الضريبية على النمو الإقتصادي في مصر.

(١) البيان المالي للموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة، وتم حساب النسب بمعرفة الباحث.

ب- الحدود الزمانية: تناولت البحث الفترة (١٩٩١-٢٠١٦)، لأن بداية الفترة كانت بداية الإصلاح الاقتصادي في مصر، كما شهدت العديد من التعديلات الضريبية المختلفة وأستحداث قانون الضريبة العامة على المبيعات في عام ١٩٩١، وغيرها من التعديلات حتى عام ٢٠١٦.

٧- بيانات البحث:

تم الحصول على بيانات البحث بالاستعانة بالمصادر التالية:

أ- التقارير السنوية لبيانات، وزارة المالية، تقارير البنك المركزي والبنك الأهلي، تقارير مصلحة الضرائب، والبنك وصندوق النقد الدوليين.

ب- المراجع العربية المختلفة (رسائل، وكتب، ودوريات، وتقارير، ومؤتمرات، وأبحاث... إلخ).

٨- منهج البحث:

ارتكز منهج البحث في هذه البحث على ثلاثة مناهج، هي:

الأول: الجانب النظري:

اعتمد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانب البحث النظري، وذلك بالإعتماد على المراجع العربية المختلفة، وذلك للخروج بمجموعة من التوصيات الهامة التي تفيد في رفع كفاءة الجهاز الضريبي في مصر، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لإستعراض الأبعاد النظرية لموضوع البحث.

الثاني: الجانب التحليلي:

تم فيه استخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل بيانات الإيرادات الضريبية لمعرفة أهميتها النسبية بالنسبة للاقتصادي المصري، سواء بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي أو لإجمالي الإيرادات العامة، وذلك من خلال تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة وغيرها.

الثالث: المنهج القياسي:

تم الإعتماد فيه على الأساليب الكمية، وذلك لتقدير العلاقة وطبيعتها بين الإيرادات الضريبية وبين النمو الاقتصادي في مصر، وذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

كما تم الإعتماد على النموذج التالي في التحليل الإحصائي:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5 + a_6X_6 + a_7X_7 + a_8X_8 + \dots + A_nX_n$$

• المتغير التابع:

(Y): معدل نمو الناتج المحلي في مصر.

• المتغيرات المستقلة:

X₁: الإيرادات الضريبية.

X₂: صافي الميزانية.

X₃: الديون الخارجية.

X₄: صافي الميزان التجاري.

X₅: الإيرادات النفطية.

X₆: الاستثمار الأجنبي المباشر.

X₇: الانخار المحلي.

X₈: الاستهلاك النهائي.

X₉: التكوين الرأسمالي.

X₁₀: معدل التضخم.

X₁₁: معدل البطالة.

X₁₂: الإيرادات السياحية.

X₁₃: سعر الصرف.

٩- خطة البحث:

تم تناول هذه البحث من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: مفهوم وخصائص وأهداف السياسة الضريبية.

المحور الثاني: تحليل الأهمية الاقتصادية للضرائب في مصر.

المحور الثالث: قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في مصر.

المحور الأول

مفهوم وخصائص وأهداف السياسة الضريبية

إهتمت كل دول العالم بموضوع التهريب الضريبي والإزدواج الضريبي، واهتمت بصفة خاصة بضرورة عقد الاتفاقات لمحاربة التهريب الدولي من الضرائب ولتجنب الازدواج الضريبي، وقد تم تسهيل عقد الاتفاقات الدولية من هذا النوع بين الدول عن طريق وضع مشاريع نموذجية لذلك، مع ذلك يبدو أن مثل هذه الاتفاقات لم تحقق كل ما يرجى لها من نجاح فبقى أثرها محدودا أو بسيطا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أضعفت من أية نتيجة كان من الممكن الوصول إليها، ومن هذه الأسباب^(١):

(أ) تتنظر كثير من الدول إلى هذه المعاهدات نظرة مليئة بالشك والريبة ترى فيها مساسا بسيادة الدولة واستقلالها الاقتصادي والسياسي.

(ب) تجد بعض الدول مصالحها الاقتصادية في السماح للأموال الأجنبية بالالتجاء إليها، ومن الطبيعي أن ترفض هذه الدول عقد اتفاقيات لمحاربة التهريب مع غيرها من الدول بسبب ما تجنيه من أرباح ضخمة من الأموال التي تأوى إليها حتى لا تقف عقبة في وجه رؤوس الأموال الداخلة إليها.

وغالبا لا تحقق معاهدات مكافحة التهريب الضريبي الغرض منها بصورة فعالة إلا إذا كان نطاقها واسعا بحيث تشمل عددا كبيرا من الدول إذ يكفي أن تبقى بعض الدول خارج الإتفاق حتى يستطيع المتهربون إرسال أموالهم إلى هذه الدول، مما يفقد الإتفاق فاعليته، ومع ذلك يلاحظ أن عدد الدول التي يمكن لأصحاب الأموال تهريب أموالهم إليها تهريا من الضرائب في بلادهم يتضاءل باستمرار بسبب ازدياد الأعباء الضريبية في كل الدول تقريبا.

وذلك تحاول كل دولة أن تكيف سياستها الضريبية بحسب ظروفها، ولذلك لزيادة الإيرادات وللحد من العجز في الموازنة العامة للدولة.

وتعد السياسة الضريبية من أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد المتاحة وتوجيهها الوجهة الاقتصادية الرشيدة من خلال تأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية، بما يساهم في تحسين أداء الاقتصاد القومي وإرتفاع معدل النمو الاقتصادي.

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

- مفهوم السياسة الضريبية.

- خصائص السياسة الضريبية.

- أهداف السياسة الضريبية.

(١) خالد عبد الرواب البداري، الآثار الاقتصادية لوكالة السياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، ٢٠٠٧)، ص ٧.

١ - مفهوم السياسة الضريبية:

تساهم السياسة الضريبية الفعالة في تشجيع العملية الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاج الصناعي أو الزراعي والأنشطة الإستخراجية والخدمية كما تؤدي السياسة الضريبية الناجحة إلى تحفيز الإستثمارات داخل الإقتصاد القومي.

وتعمل السياسة الضريبية المثلى خاصة في الدول النامية على تعبئة الإيرادات الحكومية وتحقيق عدالة توزيع الدخل ورفع كفاءة إستغلال وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة داخل الدولة.

وترجع أهمية الضرائب المتزايدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نظرا للدور الهام الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية وفي تمويل الإنفاق العام، حيث أصبحت حصيلتها الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة التي يعتمد عليها الإقتصاد القومي.

ولم يهتم الكتاب الإقتصاديون بإيجاد تعريف للسياسة الضريبية قدر إهتمامهم بتعريف الضريبة ودورها الإقتصادي والاجتماعي على إعتبار أن الضريبة والنظام الضريبي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الضريبية، حيث تمثل الضريبة صياغة فنية لتلك السياسة من أجل تنفيذ أهدافها وإعتمادها قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية، ولا يعنى هذا عدم وجود تعريف للسياسة الضريبية حيث تعددت مفاهيم السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهداف الضريبة ذاتها^(١).

وعليه تعرف السياسة الضريبية: بأنها مجموعة الإجراءات التي تنتهجها الدولة من خلال فرض الضرائب وتوجيهها لتحقيق أهدافها المالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وفقا للسياسة العامة للدولة^(٢).

٢ - خصائص السياسة الضريبية:

تتصف السياسة الضريبية بالخصائص التالية^(٣):

أ- يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة المرتبطة بها، وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة إقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها، وذلك بإعتبار أن هذه الحوافز إيرادات ضريبية محتملة مضى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

ب- ينظر للسياسة الضريبية على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات، وبالتالي فإن المفهوم الصحيح يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التناظر والترابط بين أجزائها، حيث لا يتم النظر إلى كل مكون على حده بل ينظر إليه على أنه جزء من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة يساهم في تحقيق أهداف المجتمع، ومما لاشك فيه أن النظرة التكاملية لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة

(١) ماجدة أحمد إسماعيل شلى، المالية العامة - قضايا معاصرة ونوى جديدة في ظل التحول في دور الدولة، (جامعة بنها: كلية الحقوق، ٢٠١٣)، ص ٢٢٢.

(٢) المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٨)، ص ٧.

(٣) عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، السياسة الضريبية المتبعة في ظل نظام الخصخصة بالتطبيق على القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، ٢٠١١)، ص ١٣٢.

التناقضات التي قد تظهر في الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها، فمثلا تحقيق هدف التنمية الاقتصادية في المراحل الأولى للتنمية قد يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وقد رجحت الدراسات الميدانية الحديثة تلك النتيجة حيث أن التنمية الاقتصادية التي تحققت في العديد من الدول النامية في الربع قرن الأخير قد أساء الوضع النسبي للطبقات الفقيرة، وتركزت الدخل والثروات في أيدي أفراد الطبقات الغنية وهذا يعني أن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية قد يتعارض مع تحقيق هدف العدالة الاجتماعية.

ج- يجب أن توازن السياسة الضريبية بين العدالة والفعالية والبساطة، ويجب أن تأخذ بتلك المبادئ عند تكوين أنظمتها، وعلى الإدارات الضريبية أن توازن بين حقوق الممولين والتزاماتهم وأي إصلاح ضريبي يجب أن يوازن بين هذه الأهداف المتعارضة⁽¹⁾.

د- يوضح مفهوم السياسة الضريبية بصورة محددة وقاطعة أن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، كما أن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية ما هي في الواقع إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع وتساهم في تحقيقها في نفس الوقت.

هـ- يجب أن تتوافق السياسة الضريبية مع الموروث التاريخي والثقافي للمجتمع، لتستطيع أن تحقق أهدافها.

و- لم يعد الهدف الأساسي للسياسة الضريبية هو تمويل الخزنة العامة للدولة، بل أصبح لها دورا هاما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها من المجالات.

٣- أهداف السياسة الضريبية:

٣-١- تحقيق الأهداف المالية للسياسة الضريبية:

تعد الضرائب أهم مصادر تمويل الموازنة العامة لدولة كمصر، لما تمثله من مورد حقيقي يساهم في تمويل الإنفاق العام المتزايد لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

وتعتمد الدولة على مجموعة من الإجراءات والسياسات الضريبية عند بناء هيكل نظام الضرائب، للعمل على مضاعفة الإيرادات العامة، ومن هذه الإجراءات والسياسات، ما يلي⁽³⁾:

- تناسب العبء الضريبي حتى يتحقق أكبر قدر من الحصيله لأن زيادة عبء الضرائب عن حد معين قد يقلل من حصيلتها الكلية.
- الزيادة التدريجية على مراحل زمنية في معدلات الضرائب المفروضة.
- تطوير وتحديث الأجهزة والهيكل الضريبية والتخلص من صور التهرب الضريبي.
- فرض ضرائب وتحصيل رسوم جديدة على بعض الموارد والإيرادات المالية غير المستغلة.

(1) Joel Steward, "Tax Policy In The Real World"; Cambridge University Press First Published, New York, 1999, p. 8.

(2) سعد حمزة، توجيه وإستثمار رؤوس الأموال في مصر، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، بدون سنة نشر)، ص ١٢.

(3) Shirley Dennis Escoffier Karen A. Fortin, "Taxation For Decision Makers", Pearson Prentice Hall, 2006, P.3.

- الاعتماد بدرجة أكبر على الضرائب غير المباشرة.
- تهيئة المناخ الاقتصادي، وذلك بزيادة درجة الاستقرار والشفافية في السياسات النقدية والمالية المتبعة.
- العمل على فرض تلك الضرائب على الوقائع والمعاملات التي يكون الطلب عليها عادة غير مرن أو قليل المرونة ضمانا للثبات النسبي لحصيلتها وعدم تناقصها.

ولكن لو تعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية فيجب أن تكون الأولوية للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد الإيرادات الضريبية في العديد من الدول المورد الأساسي للإيرادات العامة بها وبين جدول (1) نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية في مصر وبعض الدول الأخرى.

جدول (1)

نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية في مصر وبعض الدول الأخرى خلال (2011-2016)

الدولة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %				
	2016/15	2015/14	2014/13	2013/12	2012/11
تركيا	88,5	87,9	88,4	88,7	87
ماليزيا	71,9	71,4	72,8	68,8	67,4
تونس	69,1	68,8	67,9	69,4	70
المغرب	72,1	70,8	71,4	73,8	72,2
الجزائر	92,1	91,9	93,8	92,9	94,1
الأردن	71,6	71,3	73,1	70,2	69,1
مصر	71,7	65,8	72	71,7	68,3

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، سنوات مختلفة.

- مصلحة الضرائب المصرية، الإدارة العامة للبحوث المقارنة، سنوات مختلفة.

- وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من الجدول مدى أهمية الإيرادات الضريبية بالنسبة للإيرادات الحكومية، كالآتي:

أ- مصر: تمثل الإيرادات الضريبية الجانب الأكبر من مكونات الإيرادات العامة للدولة، حيث تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من 68,3% في العام المالي 2012/2011، إلى 71,7% في العام المالي 2016/2015.

ب- دول أقل من مصر (تونس): تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من 67,9% في العام المالي 2012/2011، إلى 70% في العام المالي 2014/2013.

ج- دول أكبر من مصر (الجزائر): تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من 91,9% في العام المالي 2012/2011، إلى 94,1% في العام المالي 2015/2014.

٣-٢- تهيئة المناخ لرفع معدل النمو الإقتصادي:

يتوقف تكوين الإستثمار على حجم المدخرات المتاحة في المجتمع، وهذا الحجم يتناسب طردياً مع مستويات الدخل المتاحة، وتمارس الضرائب أثرها على كل من الإستهلاك والإدخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية، وعلى أسعار السلع والخدمات من ناحية أخرى، وكقاعدة عامة تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار المنتجات.

ولا يقتصر دور الضرائب على هذا الحد بل أنه يمتد مؤثراً في الإنتاج من خلال تأثيره في الإستثمار، وبعبارة أخرى يمكن القول أن الضرائب كما تؤثر في عرض الإدخار فإنها تؤثر كذلك في طلبه من أجل الإستثمار وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الإقتصادي^(١).

ويأتي هذا من خلال التأثير على تكوين رأس المال، أي من خلال تأثيرها في كل من معدل المدخرات أو حجم الإستثمار الخاص أو في كليهما، فقد تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات (نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق)، فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، وعلى العكس إذا أدت الضرائب إلى تخفيض معدل المدخرات (نتيجة فرض الضرائب التصاعدية على عوائد التملك مثلاً) فإن هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال حيث أن للضرائب أثر فيما يتصل بتكوين رأس المال.

كما تتأثر توقعات المشروعات لما ستكون عليه الكفاية الحدية لرأس المال تأثراً شديداً بهيكل مجموعة الضرائب التي تمس معدل عائداتها المستقبلية من الإستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بما تتوقعه من تغير في هذا الهيكل، فالضرائب المفروضة على أرباح المشروعات تمس بصفة مباشرة معدل الفائدة المتوقع من الإستثمارات إلى نفقته، ويؤدي توقع المشروعات زيادة سعر هذه الضرائب إلى تضيق الإنفاق الإستثماري، وفي حين يؤدي توقعها تخفيض هذا السعر إلى توسعها في هذا الإنفاق، كما تؤثر الضرائب المفروضة على دخول الأفراد في ذلك الإنفاق بطريقة غير مباشرة، حيث تؤدي زيادة سعر هذه الضرائب - أو ارتفاع عيبتها - إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد، وبالتالي إنخفاض في طلبهم على منتجات المشروعات، مما ينقص من مقدار الإيرادات المتوقعة من الإستثمار، ومن ثم تعمل المشروعات على تضيق إنفاقها الإستثماري إذا ما توقعت زيادة في هذا السعر ويحدث العكس في حالة توقع تخفيض سعر الضرائب المذكورة أو تقدير لمزيد من الإعفاءات منها.

وعليه تتضح علاقة السياسة الضريبية بالنمو الإقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار أن إستخدام السياسة الضريبية لتحقيق النمو الإقتصادي هو شرط ضروري وليس كافي، ذلك أن السياسة الضريبية الملائمة تهيئ المناخ للنمو، ولكن النمو يتحقق بإستخدام الموارد الإقتصادية والعمل والإدارة ورأس المال بكفاءة^(٢).

(١) عبد الله الصعدي، الضرائب والتنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٢.

(٢) المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص ٣٧.

٣-٣- تحقيق الاستقرار الإقتصادي:

يتحقق الاستقرار الإقتصادي عن طريق ما يسمى بالأثر التعويضي للضرائب، كما يلي^(١):

أ- في حالة التضخم: يمكن للسياسة الضريبية أن تعمل على أحداث بعض الآثار الإنكماشية عن طريق خفض الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يضمن إعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق فائض في الميزانية، إما عن طريق زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة معدل ضريبة الدخل وفرض ضرائب جديدة على الدخل بصفة عامة أو عن طريق خفض الإنفاق العام.

ب- في حالة الركود: يمكن للسياسة الضريبية أن تعمل على تحقيق الآثار التوسعية، وذلك عن طريق خفض في الضرائب بهدف زيادة القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد والمشروعات، ومن ثم زيادة الطلب على أموال الإستهلاك، وتدعيماً لذلك يمكن أن تنقرر زيادة للضرائب على الأرباح غير الموزعة التي تستثمر حتى لا تضطر المشروعات إلى توزيعها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي، وكذلك زيادة الضرائب على الشركات، مما قد يؤدي إلى خفض الإخار وزيادة الإستهلاك.

وفي مجال الإستثمار، يمكن أن تخفض الدولة من ضرائب الأرباح، وذلك من أجل زيادة معدلات الإنتاج، وبالتالي تشجيع الإستثمار الخاص بصفة عامة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي، وبصفة عامة يمكن القول أن أي سياسة تهدف إلى التأثير في الطلب الفعلي بالزيادة يجب أن تعمل على رفع الميل للإستهلاك.

ج- تغيير مستوى الإنفاق العام:

إذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى وسائل السياسة المالية لمواجهة الإنكماش والتضخم، فإن تغيير مستوى الإنفاق العام يعتبر أيضاً إحدى وسائل السياسة المالية لتحقيق ذات الهدف، فكما يمكن مواجهة الفجوة التضخمية برفع الضرائب، يمكن مواجهتها كذلك بخفض الإنفاق الحكومي، وأيضاً يمكن مواجهة الفجوة الإنكماشية بخفض مستوى الضرائب أو برفع مستوى الإنفاق الحكومي.

٣-٤- تحقيق العدالة الإجتماعية:

يحتل هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل بإستخدام السياسة الضريبية خاصة والسياسة المالية بصفة عامة، أهمية كبيرة في كل من الدول المتقدمة والنامية إقتصادياً على السواء، وذلك بسبب دوره الكبير في تحقيق الإستقرار الإجتماعي، ومن ثم الأمن القومي للمجتمع، خصوصاً مع إتساع الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء، كما تستطيع الدول أن تتدخل بصورة مباشرة في إعادة توزيع الدخل في صالح الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق^(٢):

(١) السيد عبد المولى، المالية العامة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١)، ص ٤١٤ وما بعدها.

(٢) العريسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص ٥٠، ٥١.

- أ- وضع قوانين تحديد الملكية الزراعية أو الصناعية.
- ب- تحويل بعض الأنشطة الاقتصادية إلى أنشطة عامة، لا يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة فيها.
- ج- تطبيق فريضة الزكاة في المجتمعات الإسلامية حيث توضح إحدى الدراسات أنه يمكن أن يقضى على مشكلة الفقر وأن تحقق عدالة توزيعية أكبر خلال فترة زمنية لا تتجاوز اثنتا عشرة سنة.
- د- وضع قوانين الحد الأدنى للأجور^(١).

ويمكن تحقيق العدالة بتقديم إعفاءات للهيئات العلمية والنادى الرياضية من بعض أو جميع أنواع الضرائب تشجيعا لها على أداء رسالتها، أو تشجيع لبعض أنواع الاستهلاك أو المساهمة في تنفيذ سياسة إجتماعية محددة كتشجيع النسل أو الحد منه وفقا لظروف المجتمع، أو المحافظة على الصحة العامة عن طريق تسير إستيراد الأدوية والعقاقير والمستلزمات الطبية بأسعار ضريبية مناسبة، وكذلك إستيراد أدوات معينة لغرض التنقيف والتعليم^(٢).

ولكى تتجح السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل فإنه ينبغي أن يتحمل الأغنياء بنصيب أكبر من عبء الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

وتعمل السياسة الضريبية على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية والإجتماعية للدولة، وذلك من خلال ما يتم توظيفه من الإيرادات الضريبية في تمويل مختلف برامج الإنفاق العام الحكومية، الجارية والإستثمارية، التي يتم اعتمادها في بنود الموازنة العامة للدولة بغية تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد المتاحة، وإعادة توزيع الدخل القومي بغية تحقيق العدالة الإجتماعية، كمطلب حيوي لا بد منه في ضمان الإستقرار الإجتماعي والسياسي والأمنى في المجتمع^(٣).

وقد تكون هناك أهداف أخرى للدولة عن طريق إستخدام السياسة الضريبية لتثبيت مركزها التجاري والتنافسي في الأسواق العالمية، وذلك من خلال خفض أو إعفاء - بعض أو كل - السلع المصدرة للخارج لدعم قدرتها التنافسية، كذلك تساعد على إيجاد نوع من الإتحاد أو التكامل الإقتصادي بين دول منطقة معينة أو إقليم معين مما يكون له إنعكاساته القوية على سياسة دول التكامل الإقتصادي في مواجهة الدول الأخرى، وتعد تجرية السوق الأوروبية المشتركة المثال البارز لهذه التكتلات الاقتصادية في عالم اليوم^(٤).

وبالإضافة إلى الأهداف السابقة للسياسة الضريبية هناك أهداف أخرى، ويتمثل أهمها^(٥):

(١) تم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ بتطبيق الحد الأدنى للأجور إعتبارا من يناير ٢٠١٤ بمبلغ ١٢٠٠ جنيه شهريا

(٢) منى عبد الشافي توفيق، السياسة الجبرية ومدى تحقيقها للعدالة الضريبية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، (جامعة الزقازيق: كلية الحقوق، ١٩٩٦)، ص ١٣٢.

(٣) Look at :

- peter Diamond , 'Taxation , Incomplete Markets , and social security' - the mit Press Cambridge , Massachusetts London , England ,2000 , P. 47 .

- Partha Sara Thisheme , 'Tax Administration and The Small Taxpayer' - IMF Policy discussion Paper , may2004 , P. 25

(٤) يونس البطريق والمرسي السيد حجازي، النظم الضريبية نظريا وتطبيقا، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١)، ص ٩ .

(٥) عبد الهادي محمد مقل، دور الضرائب غير المباشرة في تنمية إقتصاديات الدول الأخذة في النمو مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة طنطا: كلية الحقوق، ١٩٨٨)، ص ٦٣٢.

أ- توجيه الأنشطة الاقتصادية إلى أماكن خارج الإزدحام السكاني بأن تمنح إعفاءات لمناطق صناعية معينة، كما حدث خلال الثمانينات والتسعينات في مصر، حينما أقرت إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات للمدن العمرانية الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادس من أكتوبر.

ب- استخدام السياسة الضريبية الجمركية في حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

ج- استخدام السياسة الضريبية في الحد من بعض الأنشطة غير المرغوب فيها إجتماعيا، مثل الأنشطة الصناعية التي يترتب عليها تلوث البيئة مثل الصناعات الكيماوية.

د- استخدام السياسة الضريبية كأداة للإندماج والتكامل الإقتصادي مثل ما حدث في دول الإتحاد الأوروبي من توحيد للأنظمة الضريبية بشكل كامل.

هـ- استخدام السياسة الضريبية في تقليل حجم الإقتصاد غير الرسمي، بإصدار قوانين تسمح للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالإندماج في الإقتصاد الرسمي نظير عدم المطالبة بالإستحقاقات الضريبية عن الفترات قبل الإندماج في الإقتصاد الرسمي، وذلك خلال مواعيد محددة، ففي مصر نصت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بضرائب الدخل على أن يعفى كل شخص من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخله وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات، وذلك عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون، وما يرتبط بتلك الضرائب من مقابل تأخير وغرامات وضريبة إضافية وغيرها^(١).

و- استخدام السياسة الضريبية في حل مشاكل الأنشطة الاقتصادية المتعثرة عن طريق منحها حوافز ضريبية للسداد خلال مواعيد محددة، وفي ذات الوقت توفير موارد مالية كبيرة للدولة خلال تلك المواعيد.

ز- استخدام السياسة الضريبية في محاربة السلع المضرة بالصحة أو الحد من إنتشارها، بفرض ضرائب نوعية مرتفعة سواء على السلع المستوردة عند الإفراج عنها في الجمارك أو عند تصنيعها وتداولها، مثل الأذخنة والمشروبات الكحولية والخمور، ففي مصر على سبيل المثال وفي قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١، (تفرض ضريبة بواقع ٥٠% من سعر بيع المستهلك بالإضافة إلى ١٧٥ قرشا على عبوة علبة السجائر المحلية والمستوردة التي يكون سعر بيعها للمستهلك النهائي لا يزيد عن ٩ جنيهات، ٢٢٥ قرشا للعبوة التي يكون سعر بيعها أكثر من ٩ جنيهات وحتى ١٥ جنيه، ٢٧٥ قرشا للعبوة التي تكون سعر بيعها النهائي أكثر من ١٥ جنيه)^(٢)، وبالنسبة للمشروبات الكحولية فرضت ضريبة بواقع ٢٠٠% من سعر بيع المستهلك بحد أدنى ٤٠٠ جنيه، وبالنسبة للخمور فرضت ضريبة بواقع ١٥٠% بحد أدنى ١٥ جنيه للتر السائل)^(٣).

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع للمادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٢٠٠٥/٩١ الخاص بضريبة الدخل.

(٢) صدر القرار الجمهوري رقم ١٢ لسنة ٢٠١٥ والمنتشر بالجريدة الرسمية بالعدد المكرر (١) في ٢٠١٥/٢/٢١، بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بقضى بزيادة قيمة الضريبة المفروضة على عبوة علبة السجائر المحلية والمستوردة بنسبة ٥٠% من سعر بيع المستهلك بالإضافة إلى ٢٢٥ قرشا للعبوة التي لا يزيد سعر بيع المستهلك النهائي عن ١٠ جنيهات و ٢٢٥ قرشا للعبوة التي يكون سعر بيع المستهلك النهائي أكثر من ١٠ جنيهات وحتى ١٦ جنيهات و ٤٢٥ قرشا للعبوة التي يكون سعر بيع المستهلك النهائي أكثر من ١٦ جنبا.

(٣) القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٤، بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات، بالجريدة الرسمية، العدد ٦٤٦مكرر (ج) في ٢٠١٤/٧/٢.

ج- استخدام السياسة الضريبية في القضاء على فجوة التجارة الخارجية عن طريق تشجيع الصادرات، فعلى سبيل المثال في مصر ينص القانون ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بضريبة المبيعات والذي يفرض ضريبة بسعر صفر على الصادرات، حيث أن ذلك يعني عدم فرض ضريبة على الصادرات.

ط- استخدام السياسة الضريبية في تحفيز بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية، حيث يتم إعفاء صناعة معينة أو نشاط معين متميز بالنسبة للدولة كقطاع الإسكان لحل مشكلة أزمة الإسكان أو السياحة لتنشيط وتشجيع السياحة، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة، وفي هذا السياق صدر في مصر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

المحور الثاني

تحليل الأهمية الاقتصادية للضرائب في مصر

عادة تتكون حصيلة الإيرادات الضريبية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فهناك دول تفضل الاعتماد على الضرائب المباشرة بنسبة كبيرة وهي الدول المتقدمة، وتقل فيها نسبة الضرائب غير المباشرة، وهناك دول توازن بين كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهي أقل في مستواها الإقتصادي من تلك الدول التي تعتمد على الضرائب المباشرة، ويجمع النظام الضريبي المصري بين كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ويجب على الدولة الرغبة في جذب الإستثمار أن تعمل على تحقيق معاملة ضريبية متميزة تخفف من خلالها الأثر السلبي للضرائب كوسيلة تمويلية على معدلات الإستثمار ، وذلك عن طريق منح الإعفاءات الدائمة والموقفة، وتخفيض أسعار الضرائب وغيرها^(١).

ومن ثم سوف سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

- ملامح وسمات النظام الضريبي في الإقتصاد المصري.
- هيكل وتطور الإيرادات الضريبية في مصر.
- مستوى الضغط الضريبي للإقتصاد المصري.

١- ملامح وسمات النظام الضريبي في الإقتصاد المصري:

يتكون النظام الضريبي المصري من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، كالآتي^(٢):

١-١- الضرائب المباشرة^(٣):

تفرض على الدخل ولا يمكن نقل عبئها إلى الآخرين، وتشمل الضرائب على الدخل والضرائب العقارية

وفقا لما يلي:

أ- الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين وفقاً للكتاب الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تفرض سنويا على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة في مصر، ويتكون مجموع صافي الدخل من المصادر الآتية:

- المرتبات وما في حكمها.
- النشاط التجاري والصناعي.
- النشاط المهني غير التجاري.

(1) Karazanous, Lrina . V . ' Effective Taxation on business investment in Russia' , Calculation Of Marginal Effective Tax Rates . PHD, University of Kansas , 2001 , p. 3-4 .

(٢) تعد الضريبة من أهم المصادر الرئيسية لتمويل الخزينة العامة للدولة للإعفاء على متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة عجز الموازنة وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية إلا أن فرض نظام ضريبي كفاء وعادل يحتاج إلى إصلاحات جذرية للهيكل والأنظمة الضريبية خاصة في الدول النامية التي تسعى للإنتاج في الإقتصاد العالمي ، انظر في ذلك:

- أحمد مصطفى معبد، يسرى أبو العلا ، أصول عالم المالية العامة والتشريع الضريبي، (القاهرة: دار النهضة العربية ٢٠٠٧)، ص ١ .
- عزة محمد حجازي شحاته، تقويم سياسات إدارة الطلب الكلي في الإقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة، ٢٠٠٥)، ص ٧١ .
(٣) البيان المالي والإحصائي لمشروع الموازنة العامة للدولة ، وزارة المالية المصرية ، ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .

- الضريبة على دخول الثروة العقارية وتفرض على الإيراد عن ملكية الثروة العقارية وتشمل^(١):

- الضريبة على إيرادات الأراضي الزراعية.
- الضريبة على العقارات المبنية.
- الضريبة على إيرادات الوحدات المفروثة.

ب- الضريبة على الأشخاص الاعتباريين وفقا للكتاب الثالث من القانون رقم ١٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ تفرض سنويا على صافي الأرباح الكلية للأشخاص الاعتبارية أيا كان غرضها، فتسري على الأشخاص الاعتباريين المقيمين في مصر على جميع الأرباح التي تحققها سواء من مصر أو خارجها، وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين غير المقيمة تفرض على الأرباح التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر.

٢-١- الضرائب غير المباشرة:

تفرض على طريقة استخدام الدخل ويتحملها المستهلك النهائي للسلعة أو المستفيد من الخدمة، وتشمل:

أ- الضرائب الجمركية: طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية، علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما استثنى بنص خاص، أما البضائع التي تخرج من أراضي الجمهورية فلا تخضع للضرائب الجمركية إلا ما ورد بشأنه نص خاص^(٢).

ب- ضريبة المبيعات: تفرض بموجب أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته على جميع السلع المصنعة والمستوردة إلا ما استثنى منها بنص خاص^(٣).

ج- ضريبة الدمغة: طبقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ تفرض ضريبة الدمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في القانون^(٤).

د- ضريبة الملاهي: تفرض طبقا لأحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته^(٥):

(١) انظر في ذلك: - الباب الخامس من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المواد من ٣٧-٤٣.

- عبد الله الصديقي، التشريع الضريبي، قانون الضريبة على الدخل في مصر قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مع الإشارة إلى دور الضرائب في التنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٩ - ٢٥١.

(٢) بالنسبة للضريبة على الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضها إما لتوفير السلعة في الداخل، وإما للحصول على مورد مالي، مثال ذلك الضريبة على تصدير الأرز في مصر أو الرسوم المقررة على تصدير القمح في كثير من البلاد، فهي رسوم تهدف لتوفير السلعة في داخل الدولة لاستيائها، وهي ضريبة نادرة وغالبا تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد الأولية فهي لا تستهدف الحصول بل تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية.

- التعريفات الجمركية هي القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة والضريبة المقررة عليها سواء على الصادرات أو الواردات.

- القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، الفصل الثاني، المادة رقم (٥).

(٣) تستحق الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة الإخراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية.

(٤) ضريبة الدمغة نوعان: ضريبة دمغة نوعية وتفرض بمبلغ ثابت بغض النظر عن الوعاء الخاضع لها وضريبة دمغة نسبية تفرض بنسبة مئوية من القيمة التي حددها القانون كوعاء الضريبة، انظر في ذلك:

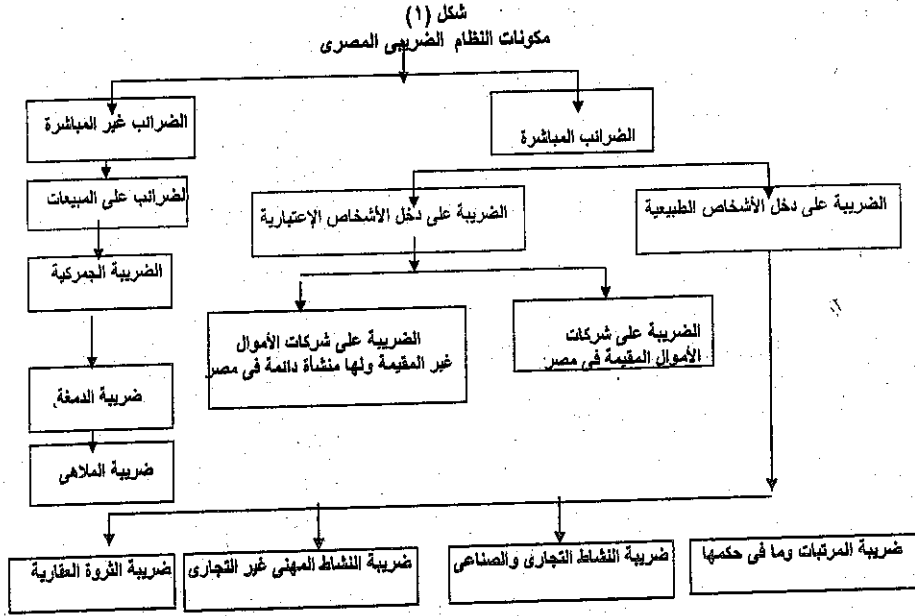
- مصطفى عبد العزيز شاهين، دراسة تحليلية لفاطية قواعد ومعايير وضمانات وحواجز الاستثمار التي نص عليها القانون ٨ لسنة ١٩٩٧، مجلة التشريع الضريبي، العدد ٣١٨، (القاهرة: رابطة مأموري الضرائب)، نوفمبر/ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٨.

- القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ للمواد أرقام ١، ٢.

(٥) ضريبة الملاهي هي ضريبة عملة غير مباشرة تفرض على جمهور المسارح وغيرها من محال الفرجة وأي مكان من أماكن الملاهي والمعرض الترفيهية والفحلات يلمب موحدة بمختلف الأماكن بجميع أنحاء الجمهورية ويعد مقابل الدخل هو وعاء الضريبة، انظر في ذلك:

- المادة ٢٠١ من قانون ضريبة الملاهي رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٩٩.

ويبين الشكل (١) النظام الضريبي في مصر، كما يلي:



٢- هيكل وتطور الإيرادات الضريبية في مصر خلال (١٩٩٠-٢٠١٦):

١-٢ هيكل الإيرادات الضريبية:

وتتقسم الإيرادات الضريبية وفقا لمصادر التحصيل وطبقا لتقسيم وزارة المالية بالبيان المالي عن الموازنة العامة للدولة إلى أربع مكونات أساسية هي الضرائب العامة على المبيعات والضرائب الجمركية وباقي الإيرادات الضريبية.

ويبين جدول (٢) الإيرادات الضريبية وفقا لمصادر التحصيل والأهمية النسبية لكل مصدر إلى إجمالي الإيرادات خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠١٦/١٥):

جدول (٢)

مكونات الإيرادات الضريبية والأهمية النسبية لكل مصدر إلى الإيرادات الضريبية
خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠١٦/١٥) القيم بالملليار جنية*

السنة	إجمالي الإيرادات الضريبية	مكونات الإيرادات الضريبية				هيكل الإيرادات الضريبية %			
		الضريبة على الدخل	الضريبة على المبيعات	الضريبة الجمركية	باقي الإيرادات للضريبية	الضريبة على الدخل	الضريبة المباشرة %	الضريبة المبيعات (غير المباشرة) %	الضريبة الجمركية %
١٩٩١/٩٠	١٥,٥	٦,٤	٣,٤	٣,٢	٢,٥	٤١,٣١	٢١,٧٥	٢١,١٠	١٥,٨٤٠
١٩٩٢/٩١	٢٤,٣	١٠,٠	٦,٣	٤,٦	٣,٤	٤١,٠٥	٢٥,٨٤	١٨,٨٩	١٤,٠٠٨
١٩٩٣/٩٢	٢٧,٣	١١,١	٧,١	٥,٠	٤,١	٤٠,٦٦	٢٦,١٤	١٨,٣٢	١٤,٨٨
١٩٩٤/٩٣	٣١,٤	١٢,٠	٨,١	٦,١	٥,٢	٣٨,٢٦	٢٥,٧٦	١٩,٥١	١٦,٤٧
١٩٩٥/٩٤	٣٤,٣	١٢,١	٩,٣	٧,٠	٥,٨	٣٥,٤٠	٢٧,١٤	٢٠,٤٧	١٦,٩٩
١٩٩٦/٩٥	٣٨,٢	١٣,٧	١٠,٥	٧,٩	٦,٢	٣٥,٨٤	٢٧,٤٠	٢٠,٦٨	١٦,٠٠٨
١٩٩٧/٩٦	٤٠,٥	١٤,٦	١١,٦	٨,١	٦,٣	٣٦,٠١	٢٨,٥١	٢٠,٠٥	١٥,٤٣
١٩٩٨/٩٧	٤٤,٠	١٥,٣	١٣,١	٨,٩	٦,٧	٣٤,٨٢	٢٩,٨٠	٢٠,٢١	١٥,١٧
١٩٩٩/٩٨	٤٦,٥	١٦,٧	١٤,٦	١١,٠	٤,٢	٣٥,٩٧	٣١,٣٠	٢٣,٧٤	٨,٩٩
٢٠٠٠/٩٩	٤٩,٦	٢٠,١	١٦,٥	٩,٣	٣,٧	٤٠,٥٢	٣٣,٧٨	١٨,٧٣	٧,٤٧
٢٠٠١/٠٠	٥١,٤	٢١,٣	١٦,٥	٩,٢	٤,٣	٤١,٥٢	٣٢,١٨	١٧,٨٨	٨,٤٢
٢٠٠٢/٠١	٥٠,٨	٢٣,٨	١٦,٨	٧,٣	٢,٩	٤٦,٩٤	٣٣,٠٢	١٤,٣٦	٥,٦٨
٢٠٠٣/٠٢	٥٥,٧	٢٥,٤	١٨,٣	٨,٢	٣,٨	٤٥,٥٨	٣٢,٨٥	١٤,٧٨	٦,٧٩
٢٠٠٤/٠٣	٦٧,١	٣٣,٣	٢١,٠	٩,٢	٣,٦	٤٩,٥٤	٣١,٢٨	١٣,٧٦	٥,٤٢
١١,٩٨	١٨,٧٥	٢٩,٠٢	٤٠,٢٥	متوسط الفترة من (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣)					
٨,٤١	٧٥,٨	٣٧,٠	٢٤,٧	٧,٧	٦,٤	٤٨,٨٣	٣٢,٦٤	١٠,١٢	٨,٤١
٦,١٦	٩٧,٨	٥٤,٧	٢٧,٥	٩,٦	٦,٠	٥٥,٩٩	٢٨,٠٨	٩,٧٧	٦,١٦
٦,٣٨	١١٤,٣	٦٦,١	٣٠,٦	١٠,٤	٧,٣	٥٧,٨١	٢٦,٧٤	٩,٠٧	٦,٣٨
٥,٥٢	١٣٧,٢	٧٥,٩	٣٩,٧	١٤,٠	٧,٦	٥٥,٣٣	٢٨,٩٣	١٠,٢٢	٥,٥٢
٥,٤٥	١٦٣,٢	٨٩,٤	٥٠,٩	١٤,١	٨,٩	٥٤,٧٥	٣١,١٧	٨,٦٣	٥,٤٥
٥,٣٨	١٧٠,٥	٩١,٢	٥٥,٤	١٤,٧	٩,٢	٥٣,٤٩	٣٢,٥١	٨,٦٤	٥,٣٨
٤,٦١	١٩٢,١	١٠٤,٩	٦٤,٤	١٣,٩	٨,٩	٥٤,٦٢	٣٣,٥٥	٧,٢٢	٤,٦١
٤,٥٨	٢٠٧,٤	١١٠,٨	٧٢,٤	١٤,٨	٩,٥	٥٣,٤٠	٣٤,٨٩	٧,١٣	٤,٥٨
٢,٨٧	٢٥١,١	١٤٣,٩	٧٩,٨	١٦,٨	١٠,٧	٥٧,٠٨	٣١,٧٨	٨,٢٧	٢,٨٧
٢,٩٤	٢٧٥,٤	١٥٣,٧	٩٥,٠	١٨,٦	٨,١	٥٥,٨٢	٣٤,٤٨	٦,٧٦	٢,٩٤
٤,١	٣٠٦,٠	١٦٤,٩	١٠٤,٣	٢٤,٢	١٢,٥	٥٣,٩	٣٤,١	٧,٩١	٤,١
٢,٥٥	٣٥٢,٣	١٧٥,٥	١٣٨,٥	٢٨,٠	١٠,٤	٤٩,٨	٣٩,٣	٧,٩٥	٢,٥٥
٤,٩	متوسط الفترة من (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٦/١٥)								

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

- وزارة المالية والحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

• تم حساب النسب والمتوسط بمعرفة الباحث.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أولاً: الفترة من (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣):

أ- الضرائب العامة:

تمثل الضرائب على الدخل والأرباح والدمغة العنصر الأساسي في الإيرادات الضريبية، فكانت في عام ٢٠٠٤ / ٠٣ تمثل نسبة ٤٩,٥٤% من إجمالي الإيرادات الضريبية البالغة ٦٧,١ مليار جنيه، وكان متوسط نسبة الضرائب على الدخل إلى إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٤٠,٢٥%.

ب- الضرائب على المبيعات:

تمثل الضرائب على المبيعات العنصر الثاني من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، فبلغت في عام ٢٠٠٤ / ٠٣ تمثل نسبة ٣١,٢٨% من إجمالي الإيرادات الضريبية البالغة ٦٧,١ مليار جنيه، وكان متوسط نسبة الضرائب على المبيعات إلى إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة نحو ٢٩,٠٢%.

- الضرائب والرسوم الجمركية:

تمثل الضرائب والرسوم الجمركية العنصر الثالث من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، حيث بلغت في عام ٢٠٠٤ / ٠٣ نسبة ١٣,٧٦% من إجمالي الإيرادات الضريبية البالغة ٦٧,١ مليار جنيه، وكان متوسط نسبة الضرائب الجمركية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة ١٨,٧٥%.

وعند النظر إلى الضريبة الجمركية فإننا لا يجب أن نقف منها عند موقف الحصول لا غير، وإن كانت تمثل نسبة قليلة من الإيرادات الضريبية إلا أن النظر لهذه الضريبة ينبغي أن يمتد إلى أثرها الإقتصادي، فهي واحدة من أهم أدوات السياسة الضريبية التي تستخدم في إدارة الإقتصاد القومي وكأداة هامة تسهم في زيادة الإنتاج وتدعيم الصناعات الوطنية وتحقيق الحماية التفاضلية العادلة^(١).

ج- الإيرادات الضريبية الأخرى:

وتكتمل الإيرادات الضريبية الأخرى باقي الإيرادات الضريبية السابق الإشارة إليها والتي تتكون من الضرائب على الدخل والأرباح وضريبة الدمغة والضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية. وتمثل الإيرادات الضريبية الأخرى البند الرابع من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، فبلغت في عام ٢٠٠٤ / ٠٣ نسبة ٥,٤٢% من إجمالي الإيرادات الضريبية البالغة ٦٧,١ مليار جنيه، وكان متوسط نسبة الإيرادات الضريبية الأخرى إلى إجمالي الإيرادات الضريبية نحو ١١,٩٨%.

وتتكون باقي الإيرادات الضريبية الأخرى، من المصادر التالية:

- رسوم نسبة الموارد، إتاوة قناة السويس، رسوم الإجراءات القضائية، رسوم الموانئ والمنافذ، ضريبة الأراضي، ضريبة المباني، رسوم نقل الملكية، رسوم العبور، المصروفات الإدارية للعمليات الإستراتيجية ورسوم تصاريح العمل.

(١) البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢، وزارة المالية، القاهرة، يونيو ٢٠١١، ص ١٦٥.

ثانياً: الفترة من (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٦/١٥):

أ- الضرائب العامة:

تمثل الضرائب على الدخل والأرباح والدمغة العنصر الأساسى فى الإيرادات الضريبية، ففى عام ٢٠١٦/١٥ بلغت ٤٩,٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٣٥٢,٣ مليار جنيه، وبالنسبة لمتوسط الفترة فتتمثل ضرائب الدخل نسبة مساهمة فى المتوسط بنحو ٥٤,٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ب- الضرائب على المبيعات:

تمثل أيضا الضرائب على المبيعات العنصر الثانى من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية فبلغت فى عام ٢٠١٦/١٥ نسبة ٣٩,٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٣٥٢,٣ مليار جنيه، وبالنسبة لمتوسط الفترة تمثل الضرائب على المبيعات نسبة مساهمة ٣٢,٣% خلال الفترة.

ج- الضرائب والرسوم الجمركية:

تمثل الضرائب والرسوم العنصر الثالث من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية فبلغت فى عام ٢٠١٦/١٥ تمثل نسبة ٧,٩٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٣٥٢,٣ مليار جنيه وكان متوسط نسبة الضرائب والرسوم الجمركية ٨,٥% خلال الفترة الضريبية.

د- الإيرادات الضريبية الأخرى:

تمثل الإيرادات الضريبية الأخرى العنصر الرابع من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، فبلغت فى عام ٢٠١٦ / ١٥ نسبة ٢,٩٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٣٥٢,٣ مليار جنيه، وكان متوسط نسبة الإيرادات الضريبية الأخرى إلى إجمالى الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٤,٩%.

٢-٢- تطور الإيرادات الضريبية فى مصر:

تعد الضرائب أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من مورد حقيقى يسهم فى تمويل الإنفاق الحكومى المتنامى والذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات ولا يترتب على هذا المصدر أى أعباء تمويلية على الخزنة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى فإن الضرائب تعد من أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية فى إطار مراعاة البعد الاجتماعى. وتتمثل الإيرادات الضريبية فى كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضريبية حددتها القوانين والتشريعات الملزمة بهذه الضرائب سواء كانت ضرائب عامة أو ضرائب مبيعات أو ضرائب ورسوم جمركية أو غيرها من الإيرادات الضريبية.

وتكون الإيرادات الضريبية بالإضافة إلى المنح وكذلك الإيرادات الأخرى المتمثلة أساسا فى الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الإقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام، فضلا عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة إجمالى الإيرادات العامة للدولة.

ويوضح جدول (٣) تطور حجم الإيرادات الضريبية فى مصر ومدى مساهمتها فى الإيرادات العامة

للدولة خلال تلك الفترة:

جدول (٣): تطور الإيرادات الضريبية وأهميتها النسبية إلى الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠١٦/١٥) "القيم بالمليار جنيه"

السن	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	معدل نمو الإيرادات العامة %	معدل نمو الإيرادات الضريبية %
١٩٩١/٩٠	٢٨,٦	١٥,٥	٥٤,٢٨	—	—
١٩٩٢/٩١	٤١,٤	٢٤,٣	٥٨,٦٥	٤٤,٩٨	٥٦,٦٥
١٩٩٣/٩٢	٤٦,٧	٢٧,٣	٥٨,٥٣	١٢,٧٩	١٢,٥٥
١٩٩٤/٩٣	٥٢,٦	٣١,٤	٥٩,٦٨	١٢,٥٦	١٤,٧٨
١٩٩٥/٩٤	٥٥,٨	٣٤,٣	٦١,٤٤	٦,١٤	٩,٢٦
١٩٩٦/٩٥	٦٠,٩	٣٨,٢	٦٢,٨١	٩,١٤	١١,٥٨
١٩٩٧/٩٦	٦٤,٥	٤٠,٥	٦٢,٨٢	٥,٩٢	٥,٩٣
١٩٩٨/٩٧	٦٧,٢	٤٤,٠	٦٤,٦٩	٥,٣٤	٨,٥٠
١٩٩٩/٩٨	٦٩,٩	٤٦,٥	٦٦,٥٧	٢,٨٨	٥,٨٧
٢٠٠٠/٩٩	٧٣,٦	٤٩,٦	٦٧,٤٠	٧,٥٨	٦,٦١
٢٠٠١/٠٠	٧٥,٩	٥١,٤	٦٧,٦٧	٣,٠٩	٣,٥٠
٢٠٠٢/٠١	٧٨,٣	٥٠,٨	٦٤,٨٨	٣,١٦	١,٨٠
٢٠٠٣/٠٢	٨٩,١	٥٥,٧	٦٢,٥٢	١٣,٧٩	٩,٦٦
٢٠٠٤/٠٣	١٠١,٩	٦٧,١	٦٥,٨٩	١٤,٣٦	٢٠,٥٤
متوسط الفترة من (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣)					
٢٠٠٥/٠٤	١١٠,٩	٧٥,٨	٦٨,٣٤	١٠,١٢	١١,٦٩
٢٠٠٦/٠٥	١٥١,٣	٩٧,٨	٦٤,٦٤	—	—
٢٠٠٧/٠٦	١٨٠,٢	١١٤,٣	٦٣,٣٤	٣٦,٤٤	٢٩,٠٧
٢٠٠٨/٠٧	٢٢١,٤	١٣٧,٢	٦١,٩٧	١٩,١٤	١٦,٩٢
٢٠٠٩/٠٨	٢٨٢,٥	١٦٢,٢	٥٧,٧٨	٢٢,٨٦	٢٠
٢٠١٠/٠٩	٢٦٨,١	١٧٠,٥	٦٣,٥٩	٢٧,٦٠	١٨,٩٧
٢٠١١/١٠	٢٦٥,٣	١٩٢,١	٧٢,٤٠	٥,١٠	٤,٤٦
٢٠١٢/١١	٣٠٢,٦	٢٠٧,٤	٦٨,٣١	١,٠٥	١٢,٦٦
٢٠١٣/١٢	٣٥١,٣	٢٥١,١	٧١,٦٩	١٤,٤٥	٧,٩٩
٢٠١٤/١٣	٣٨٢,٥	٢٧٥,٤	٧٢	١٥,٣٨	٢١,٠٧
٢٠١٥/١٤	٤٦٥,٠	٣٢٦,٠	٦٥,٨	٩,١٨	٩,٦٧
٢٠١٦/١٥	٤٩١,٤	٣٥٢,٣	٧١,٧	٢١,٥٧	١١,٠١
متوسط الفترة من (٢٠١٦/١٥ - ٢٠٠٥/٠٤)					
٢٠١٦/١٥	٤٩١,٤	٣٥٢,٣	٧١,٧	٥,٧	١٥,١٥
٢٠١٧/١٦	٥٤١,٤	٣٨٢,٥	٧٠,٦	١٣,٨	١٣,٩

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

- وزارة المالية، والحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

• تم حساب النسب والمتوسط بمعرفة الباحث.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أولاً: الفترة من (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣):

زادت الإيرادات الضريبية من ١٥,٥ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٧,١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٠٣ بزيادة مقدارها ٥١,٦ مليار جنيه حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٣١,١٢% خلال تلك الفترة.

بينما زادت الإيرادات العامة للدولة من ٢٨,٦ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠١,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٠٣ بزيادة مقدارها ٧٣,٣ مليار جنيه، حيث بلغت نسبة الزيادة ٢٥٦,٦٨% خلال الفترة، أي أن معدل زيادة الإيرادات الضريبية أعلى من معدل زيادة الإيرادات العامة خلال الفترة.

وتساهم الإيرادات الضريبية بشكل كبير في الإيرادات العامة للدولة، حيث بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في عام ١٩٩١/٩٠ بنسبة مقدارها ٥٤,٢٨% وقد زادت هذه النسبة إلى ٦٥,٨٩% في عام ٢٠٠٤/٠٣، بينما حققت أعلى نسبة مساهمة لها في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بنسبة ٦٧,٦٧% وبمتوسط مساهمة خلال الفترة بنسبة ٦٢,٧٠%.

كما أن متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية يفوق متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات العامة للدولة خلال الفترة، حيث أن متوسط معدل النمو للإيرادات الضريبية خلال الفترة ١١,٦٩% بينما متوسط معدل النمو للإيرادات العامة ١٠,١٢%، وهذا يتضح من خلال ارتفاع معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية بالنسبة للإيرادات العامة في غالبية السنوات.

ويعني ذلك أن الحكومة المصرية حققت ٦٢,٧٠% من إيراداتها العامة من الإيرادات الضريبية التي هي نتاج السياسة الضريبية المتبعة خلال تلك الفترة، مما يدل على أهمية دور النظام الضريبي في توفير الإيرادات اللازمة للإنفاق على متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الفترة من (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٦/١٥):

أ- زادت الإيرادات الضريبية: من ٧٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٠٤ إلى ٣٥٢,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ بزيادة مقدارها ٢٧٦,٥ مليار جنيه، حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٦٥% خلال الفترة.

ب- زادت الإيرادات العامة للدولة: من ١١٠,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٠٤ إلى ٤٩١,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ بزيادة مقدارها ٣٨٠,٥ مليار جنيه حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٤٣,٢% خلال الفترة، أي معدل زيادة الإيرادات الضريبية أعلى من معدل زيادة الإيرادات العامة خلال الفترة.

ج- انخفاض الإيرادات العامة للدولة: في العام المالي ٢٠١٠/٠٩ بنحو ١٤,٤ مليار جنيه بمعدل نمو سالب (٥,١%)، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو الإيرادات الضريبية في هذا العام إلى ٤,٤٦% مقارنة بالعام السابق حيث كان معدل النمو ١٨,٩٧%.

د- زيادة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية بالنسبة للإيرادات العامة: تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى أقصى مستوى ٧٢,٤٠% في عام ٢٠١١ / ١٠ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، ووادني مستوى ٥٧,٥٨% في عام ٢٠٠٩ / ٠٨ وبمتوسط سنوي خلال الفترة (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٦ / ١٥) مقداره ٦٦,٨% مما يوضح تزايد أهمية الإيرادات الضريبية بالنسبة للإيراد العام.

هـ- يفوق متوسط معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية على متوسط معدل النمو السنوى للإيرادات العامة للدولة:

بلغ متوسط معدل النمو للإيرادات الضريبية خلال الفترة ١٣,٩% بينما متوسط معدل النمو للإيرادات العامة للدولة ١٣,٨%، ويلاحظ أن الفارق ليس كبير ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات الضريبية تمثل النسبة الأكبر في مكونات الإيرادات العامة التي تشمل الإيرادات الضريبية، والمنح والإيرادات الأخرى. و- تساهم الإيرادات الضريبية بشكل كبير في الإيرادات العامة للدولة:

بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٠٥/٠٤ بنسبة ٦٨,٣٤% وازدادت هذه النسبة إلى ٧١,٧% في عام ٢٠١٦/١٥، بينما حققت أقصى نسبة مساهمة خلال الفترة ٧٢,٤٠% في عام ٢٠١١/١٠، وبمتوسط مساهمة خلال الفترة بنسبة ٦٦,٨%.

أى أن الحكومة المصرية حصلت ٦٦,٨% من إيراداتها العامة من الإيرادات الضريبية التي هي نتاج السياسة الضريبية المتبعة خلال الفترة (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٦/١٥)، مما يدل على أهمية دور النظام الضريبي في توفير الإيرادات اللازمة للإنفاق على متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- مستوى الضغط الضريبي في مصر خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠١٦/١٥):

هو يمثل نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالى، حيث يعكس مستوى الضغط الضريبي حقيقة ما يتحمله الإقتصاد والأفراد من ضرائب، فهو يعبر عن نسبة الإقتطاع الضريبي منسوية إلى الناتج المحلى الإجمالى، حيث أن النسبة المثلثي في الظروف العادية تصل إلى ٢٥%^(١)، ويعد من أهم المؤشرات الكمية لتقييم السياسة الضريبية كما يعد معيارا لكفاءة سياسة التنمية الإقتصادية للدول.

ويبين جدول (٤) مستوى الضغط الضريبي للإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ -

٢٠١٦/٢٠١٥)، على النحو التالي:

(١) بونس أحمد الطريوق، تنظيم الضريبية، (الاسكندرية: الدار الجامعة)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

جدول (٤)

مستوى الضغط الضريبي للإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣) القيم بالمليار جنيه

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي % (نسبة الضغط الضريبي)	الفاقد الضريبي	
				القيمة مليون جنيه	% من (م.ج)
١٩٩١/٩٠	١١٢,٥	١٥,٥	١٣,٧٨	١٢,٦	١١,٢٢
١٩٩٢/٩١	١٣٩,١	٢٤,٣	١٧,٤٦	١٠,٥	٧,٥٤
١٩٩٣/٩٢	١٥٧,٣	٢٧,٣	١٧,٣٨	١٢,٠	٧,٦٢
١٩٩٤/٩٣	١٧٥,٠	٣١,٤	١٧,٩٣	١٢,٤	٧,٠٧
١٩٩٥/٩٤	٢٠٤,٠	٣٤,٣	١٦,٨٠	١٦,٧	٨,٢
١٩٩٦/٩٥	٢٢٩,٤	٣٨,٢	١٦,٦٧	١٩,١	٨,٣٣
١٩٩٧/٩٦	٢٥٧,٢	٤٠,٥	١٥,٧٥	٢٣,٨	٩,٢٥
١٩٩٨/٩٧	٢٨٧,٤	٤٤,٠	١٥,٣٠	٢٧,٩	٩,٧
١٩٩٩/٩٨	٣٠٧,٦	٤٦,٥	١٥,١٣	٣٠,٤	٩,٨٧
٢٠٠٠/٩٩	٣٤٠,١	٤٩,٦	١٤,٥٩	٣٥,٤	١٠,٤١
٢٠٠١/٠٠	٣٥٨,٧	٥١,٤	١٤,٣٢	٣٨,٣	١٠,٦٨
٢٠٠٢/٠١	٣٧٨,٩	٥٠,٨	١٣,٤١	٤٣,٩	١١,٥٩
٢٠٠٣/٠٢	٤١٧,٥	٥٥,٧	١٣,٣٤	٤٨,٧	١١,٦٦
٢٠٠٤/٠٣	٤٨٥,٣	٦٧,١	١٣,٨٤	٥٤,٢	١١,١٦
الإجمالي	٣٨٥٠,٠	٥٧٦,٧	---	٣٨٥,٨	---
متوسط الفترة من (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣)					
٢٠٠٥/٠٤	٥٣٦,٤	٧٥,٨	١٤,١٢	٢٧,٦	٩,٦
٢٠٠٦/٠٥	٦١٧,٧	٩٧,٨	١٥,٨٣	٥٦,٤	١٠,٩
٢٠٠٧/٠٦	٧٤٤,٨	١١٤,٣	١٥,٣٥	٥٦,٥	٩,٢
٢٠٠٨/٠٧	٨٩٥,٥	١٣٧,٢	١٥,٣٢	٧١,٠	٩,٧
٢٠٠٩/٠٨	١٠٣٨,٦	١٦٣,٢	١٥,٧٢	٨٥,٦	٩,٧
٢٠١٠/٠٩	١٢٠٦,٧	١٧٠,٥	١٤,١٣	٩٧,٢	٩,٣
٢٠١١/١٠	١٣٧١,٨	١٩٢,١	١٤	١٣٣,٨	١٠,٩
٢٠١٢/١١	١٥٧٠,٠	٢٠٧,٤	١٣,٢١	١٥٤,٠	١١,٠
٢٠١٣/١٢	١٧٣٤,٠	٢٥١,١	١٤,٤٨	١٩٩,٥	١١,٨
٢٠١٤/١٣	٢٠٣٣,٤	٢٧٥,٤	١٣,٥٤	٢٠٨,٦	١٠,٥
٢٠١٥/١٤	٢٥٥٨,٩	٣٠٦,٠	١٢	٢٤٧,٨	١١,٥
٢٠١٦/١٥	٣٣٣٦,٥	٣٥٢,٣	١٠,٦	٣٣٢,٧	١٣,٠
الإجمالي	١٧١٤٤,٢	٢٣٤٣,١	---	٤٨٠,٤	١٤,٤
متوسط الفترة من (٢٠١٦/١٥ - ٢٠٠٥/٠٤)					
١١,٠	١٧٢,١٤	١٤,٠٣	---	٢٠٦٥,٧	---

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

- وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

• تم حساب النسب والمتوسط بمعرفة الباحث.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أولاً: الفترة من (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣):

بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تمثل مستوى الضغط الضريبي في بداية الفترة عام ١٩٩١/٩٠ نحو ١٣,٧٨% وارتفعت هذه النسبة في الأعوام الثلاثة التالية، حيث بلغت في العام ١٩٩٤/١٩٩٣ نحو ١٧,٩٣%، ثم أخذت في الانخفاض تباعا حتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، حيث بلغت نحو ١٣,٣٤% ثم ارتفعت قليلا في نهاية الفترة في عام ٢٠٠٤/٠٣ إلى ١٣,٨٤%، وبلغ متوسط مستوى الضغط الضريبي خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣) نحو ١٥,٤٣%.

وتعبر هذه النسب عن مستوى الضغط الضريبي في سنوات تلك الفترة وهو يشير إلى وجود فاقد ضريبي كبير خلال سنوات الفترة تتمثل في الفرق بين نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين النسبة المثلثي التي تمثل فيها الإيرادات الضريبية ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الفاقد يساوي ٥٤,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٠٣، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٤٨٥,٣ مليار جنيه وتمثل نسبة الـ ٢٥% فيه مبلغ ١٢١,٣ مليار جنيه وما تم تحصيله في هذا العام ٦٧,١ مليار جنيه.

وبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣) نحو ٣٨٥٠ مليار جنيه تمثل نسبة الـ ٢٥% منه ٩٦٢,٥ مليار جنيه، وأن ما تم تحصيله فعلا خلال سنوات الفترة ٥٧٦,٧ مليار جنيه، مما يعني أن هناك فاقد ضريبي يساوي ٣٨٥,٨ مليار جنيه، أي بلغ حجم الفاقد الضريبي خلال ١٤ سنة نحو ٣٨٥,٨ مليار جنيه، أي بمتوسط سنوي ٢٧,٦ مليار جنيه سنوياً.

ثانياً: مستوى الضغط الضريبي خلال الفترة (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٦/١٥):

بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة عام ٢٠٠٥/٠٤ نحو ١٤,٢%، وارتفعت إلى نحو ١٥,٨٣% في عام ٢٠٠٦/٠٥ ثم إلى ١٥,٣٥% في عام ٢٠٠٧/٠٦ وكانت أدنى نسبة خلال الفترة في عام ٢٠١٦/١٥، حيث بلغت ١٠,٦%، ويرجع ذلك إلى تباين الأحداث السياسية التي مرت بها مصر، وكان متوسط مستوى الضغط الضريبي خلال الفترة نحو ١٤,٠٣%.

وتعبر هذه النسب عن مستوى الضغط الضريبي في سنوات تلك الفترة، وهذه النسب تشير إلى وجود فاقد ضريبي كبير خلال تلك الفترة، تتمثل في الفرق بين نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين النسبة المثلثي التي تمثل فيها الإيرادات الضريبية نسبة ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٦/١٥) نحو ١٧٦٤٤,٢ مليار جنيه وتمثل نسبة ٢٥% منها نحو ٤٤١١,٠٥ مليار جنيه، وما تم تحصيله ٢٣٤٣,١ مليار جنيه، ما يعني أن هناك فاقد ضريبي قدره ٢٠٦٥,٧ مليار جنيه خلال ١٢ سنوات، أي بمتوسط سنوي ١٧٢,١٤ مليار جنيه.

وعليه يقدر إجمالي الفاقد الضريبي خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٦) بنحو ٢٤٥١,٥ مليار جنيه، أي بمتوسط سنوي ٩٤,٣ مليار جنيه.

ويوضح الجدول التالي مستوى الضغط الضريبي في بعض الدول مقارنة بمصر:

جدول (٥)

مستوى الضغط الضريبي في مصر مقارنة ببعض الدول في عام ٢٠١٤

الدولة	مستوى الضغط الضريبي
مصر	١٣,٥٤
تونس	٢٦,٣
الأردن	١٦
جيبوتي	٢١,٩
المغرب	٢٢,٩
موريتانيا	١٤,٧
اليمن	٧,٢
السودان	٦,٣

المصدر : مصلحة الضرائب المصرية، الإدارة العامة للبحوث، ٢٠١٥.

ويلاحظ من الجدول السابق: انخفاض مؤشر الضغط الضريبي لمعظم الدول ما عدا تونس والتي وصل فيها المؤشر إلى النسبة المثلثي، أما المغرب وجيبوتي فإن مؤشر الضغط الضريبي يقترب من النسبة المثلثي، أما باقي الدول العربية ومنها مصر فتتخفص فيها نسبة الضغط الضريبي عن النسبة المثلثي. وقد يرجع إنخفاض مستوى الضغط الضريبي في مصر إلى عدة أسباب، أهمها:

أ- كثرة التعديلات على التشريع الضريبي.

ب- عدم الإستقرار على سياسة ضريبية معينة فترة كافية من الزمن، مما يؤدي إلى إنعدام الثقة بين المجتمع الضريبي والحكومة.

ج- كثرة الثغرات الضريبية في التشريع الضريبي التي تؤدي إلى التسريب الضريبي وتجنب الضريبة.

د- عدم وجود عقوبات رادعة لحالات التهرب الضريبي في بعض القوانين، مثل قانون الضريبة العامة على المبيعات بالإضافة إلى ضعف الجهاز الضريبي.

المحور الثالث

قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في مصر

اتضح من التحليل الاحصائي وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية (X_1) وبين معدل النمو الاقتصادي (Y)، حيث خرجت قيمة وإشارة المعامل موجبة وتساوي (0.996)، كما تبينها المعادلة التالية^(١):

$$Y = 0.227 + 0.996 X_1 + 0.316 X_2 + 0.731 X_4 + 0.042 X_5 - 0.008 X_{10} - 0.316 X_{12}$$

$$T^{(2)}: (7.07)^* (1360.7)^* (21.04)^* (7.29)^* (-7.077)^* (8.014)^* (3.399)^*$$

$$R^2 = 1$$

$$F = 1.228^*$$

وبالنظر إلى معادلة الإنحدار السابقة، يلاحظ الآتي:

أ- بعض المتغيرات تتماشى مع فروض النظرية الاقتصادية (X_1, X_5, X_{10}, X_{12}): حيث جاءت علاقة المتغير (X_1) والذي يمثل الإيرادات الضريبية بمعدل النمو الاقتصادي طردية ومعنوية، وجاءت علاقة المتغير (X_5) والذي يمثل الإيرادات النفطية بمعدل النمو الاقتصادي طردية ومعنوية، وجاءت علاقة المتغير (X_{10}) والذي يمثل معدل التضخم بمعدل النمو الاقتصادي عكسية، ويتماشى ذلك مع فروض النظرية الاقتصادية.

كما جاءت علاقة المتغير (X_{12}) والذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل النمو الاقتصادي عكسية ومعنوية، وقد يرجع ذلك إلى تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد تراجع من ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١، واستمر في التراجع حتى وصل إلى ٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

ب- بعض المتغيرات لا تتماشى مع فروض النظرية الاقتصادية (X_2, X_4, X_{12}): حيث جاءت علاقة المتغير (X_2) والذي يمثل صافي الميزانية بمعدل النمو الاقتصادي طردية ومعنوية، وذلك على الرغم من أن العجز في الموازنة العامة يتزايد عامة من سنة لأخرى، وكان من المفروض أن تكون العلاقة عكسية، ولا يتماشى ذلك مع فروض النظرية الاقتصادية.

كما جاءت علاقة المتغير (X_4) والذي يمثل صافي الميزان التجاري بمعدل النمو الاقتصادي طردية ومعنوية، وذلك على الرغم من أن العجز في الميزان التجاري يتزايد عامة من سنة لأخرى، وكان من المفروض أن تكون العلاقة عكسية، ولا يتماشى ذلك مع فروض النظرية الاقتصادية.

ج- جاءت قيمة $R^2 = 1$ واحد صحيح، ويعني ذلك أن هذه المتغيرات مسئولة عن التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي بنسبة ١٠٠%.

د- جاءت قيمة $F = 1.228$ ومعنوية، وبني ذلك أن هذا النموذج صالح للقياس.

(١) الملحق، ص من ١-٩.
(٢) (*): تعني أن العلاقة معنوية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- تبين من البحث صحة فروضي البحث، القائلين:
الفرض الأول: تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري*:
حيث تبين من البحث أن الإيرادات الضريبية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي الإيراد العام، كما يلي:

أ- بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي:

فشكلت الإيرادات الضريبية نسبة تراوحت من ١٣,٢١% كحد أدنى في عام ٢٠١٢/١١، ونسبة ١٧,٩٣% كحد أقصى في عام ١٩٩٤/٣.

ب- النسبة للإيراد العام:

فشكلت الإيرادات الضريبية نسبة تراوحت من ٥٤,٢٨% كحد أدنى في عام ١٩٩١/٩٠، ونسبة ٧٢,٤% كحد أقصى في عام ٢٠١١/١٠.

ج- بالنسبة للضرائب المباشرة (الدخل):

فقد تبين من البحث أن إيرادات الضرائب المباشرة (الدخل) تشكل نسبة تتراوح من ٣٥,٤% كحد أدنى في عام ١٩٩٥/٤، ونسبة ٥٧,٨١% كحد أقصى عام ٢٠٠٧/٦.

د- بالنسبة لمشكلة الفاقد الضريبي:

يقدر إجمالي الفاقد الضريبي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٦) بنحو ٢٤٥٣,٨ مليار جنيه، أي بمتوسط سنوي ٩٤,٤ مليار جنيه.

الفرض الثاني: هناك أثر للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في مصر*:

حيث جاءت علاقة المتغير (X_1) والذي يمثل الإيرادات الضريبية بمعزل النمو الاقتصادي طردية ومعنوية، وذلك كما تبينها المعادلة التالية:

$$Y = -0.227 + 0.996 X_1 + 0.316 X_2 + 0.731 X_4 + 0.042 X_5 - 0.008 X_{10} - 0.316 X_{12}$$

ثانياً: التوصيات:

أوصى البحث بالآتي:

- ١- زيادة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وعدم الاعتماد بصفة أساسية على الضرائب والتي تزيد نسبة مساهمتها من إجمالي الإيراد العام عن ٧٠%.
- ٢- زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، وذلك للحد من التهرب الضريبي، والذي يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المصري.
- ٣- زيادة التدريب والتأهيل للقائمين على التحصيل، ومعرفة كافة مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة علاجها.
- ٤- تنويع مصادر الإيرادات الضريبية وعدم الاعتماد على الضرائب المباشرة بصفة أساسية والتي تشكل في المتوسط نحو ٥٠% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. أحمد مصطفى معبد، يسرى أبو العلا، أصول عالم المالية العامة والتشريع الضريبي، (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٧).
٢. السيد عبد المولى، المالية العامة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١).
٣. عبد الله الصعدي، الضرائب والتنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠).
٤. عبد الله الصعدي، التشريع الضريبي، قانون الضريبة على الدخل في مصر قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مع الإشارة إلى دور الضرائب في التنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦).
٥. ماجدة أحمد إسماعيل شلى، المالية العامة - قضايا معاصرة ورؤى جديدة في ظل التحول في دور الدولة، (جامعة بنها: كلية الحقوق، ٢٠١٣).
٦. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٨).
٧. يونس البطريق والمرسي السيد حجازي، النظم الضريبية نظرياً وتطبيقياً، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١).

ب- الدوريات:

١. مصطفى عبد العزيز شاهين، دراسة تحليلية لفاعلية قواعد ومعايير وضمانات وحوافز الاستثمار التي نص عليها القانون ٨ لسنة ١٩٩٧، مجلة التشريع الضريبي، العدد ٣١٨، (القاهرة: رابطة مأموري الضرائب)، نوفمبر/ ديسمبر ١٩٩٨.

ج- الرسائل:

١. خالد عبد الوهاب البنداري، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، ٢٠٠٧).
٢. سعد حمزة، توجيه وإستثمار رؤوس الأموال في مصر، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بدون سنة نشر).
٣. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، السياسة الضريبية المتبعة في ظل نظام الخصخصة بالتطبيق على القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، ٢٠١١).
٤. عبد الهادي محمد مقل، دور الضرائب غير المباشرة في تنمية إقتصاديات الدول الآخذة في النمو مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة طنطا: كلية الحقوق، ١٩٨٨).
٥. عزة محمد حجازي شحاته، تقويم سياسات إدارة الطلب الكلى في الإقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة، ٢٠٠٥).
٦. محمد سمير محمد سعد الدين، تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال فترة الإصلاح الإقتصادى، (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠٠٨).
٧. معوض السيد معوض، دور السياسة الضريبية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية لحفز التنمية الإقتصادية، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، ٢٠١٣).
٨. منى عبد الشافى توفيق، السياسة الجمركية ومدى تحقيقها للعدالة الضريبية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، (جامعة الزقازيق: كلية الحقوق، ١٩٩٦).

د- التقارير والإحصاءات:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، سنوات مختلفة.
٢. مصلحة الضرائب المصرية، الإدارة العامة للبحوث المقارنة.
٣. وزارة المالية، الحسابات الختامية، أعداد متفرقة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Joel Seward , " **Tax Policy In The Real World** " ; Cambridge University Press First Published , New York , 1999.
2. Karazanoua, Lrina . V ; " **Effective Taxation on business investment in Russia** " , Calculation Of Marginal Effective Tax Rates . PHD, Universty of Kansas , 2001.
3. Partha Sara Thisheme , " **Tax Administration and The Small Taxpayer** " – IMF Policy discussion Paper , may, 2004.
4. peter Diamond , " **Taxation , incomplete Markets , and social security** " – the mit Press Cambridge , Massachusetts London , England ,2000.
5. Shirley Dennis Escoffier Karen A. Fortin , " **Taxation For Decision Markers** " , Pearson Prentice Hall, 2006.

الملاحق

REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN /DEPENDENT y /METHOD=STEPWISE x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13.

Regression

Notes

	Output Created	٢٢:٢٦:٥٧ EEST ٢٠١٨-١١-١١
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows In Working Data	24
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT y /METHOD=STEPWISE x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13.
Resources	Processor Time	0:00:00.078
	Elapsed Time	0:00:00.078
	Memory Required	7604 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x8		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	x4		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
3	x2		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
4	x12		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
5	x5		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
6	x10		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
7	x6		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000 ^a	.999	.999	2.45003
2	1.000 ^b	1.000	1.000	.15292
3	1.000 ^c	1.000	1.000	.10920
4	1.000 ^d	1.000	1.000	.09534
5	1.000 ^e	1.000	1.000	.05948
6	1.000 ^f	1.000	1.000	.04811
7	1.000 ^g	1.000	1.000	.04125

- a. Predictors: (Constant), x8
- b. Predictors: (Constant), x8, x4
- c. Predictors: (Constant), x8, x4, x2
- d. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12
- e. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5
- f. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5, x10
- g. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5, x10, x6

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	156556.715	1	156556.715	26081.309	.000 ^a
	Residual	132.058	22	6.003		
	Total	156688.773	23			
2	Regression	156688.282	2	78344.141	3350075.350	.000 ^a
	Residual	.491	21	.023		
	Total	156688.773	23			
3	Regression	156688.535	3	52229.512	4379726.532	.000 ^a
	Residual	.239	20	.012		
	Total	156688.773	23			
4	Regression	156688.601	4	39172.150	4309446.676	.000 ^a
	Residual	.173	19	.009		
	Total	156688.773	23			
5	Regression	156688.710	5	31337.742	8858469.935	.000 ^a
	Residual	.064	18	.004		
	Total	156688.773	23			
6	Regression	156688.737	6	26114.790	1.228E7	.000 ^a
	Residual	.036	17	.002		
	Total	156688.773	23			
7	Regression	156688.746	7	22384.107	1.315E7	.000 ^a
	Residual	.027	16	.002		
	Total	156688.773	23			

a. Predictors: (Constant), x8

b. Predictors: (Constant), x8, x4

c. Predictors: (Constant), x8, x4, x2

d. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12

e. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5

f. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5, x10

g. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5, x10, x6

h. Dependent Variable: y

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.114	.914		2.314	.030
	x8	.930	.006	1.000	161.497	.000
2	(Constant)	.109	.063		1.724	.099
	x8	.999	.001	1.074	1006.156	.000
	x4	1.014	.014	.080	75.006	.000
3	(Constant)	.047	.047		.995	.332
	x8	.999	.001	1.074	1408.000	.000
	x4	.675	.074	.053	9.101	.000

	x2	.400	.087	.027	4.602	.000
4	(Constant)	.072	.042		1.720	.102
	x8	1.001	.001	1.076	1102.229	.000
	x4	.630	.067	.050	9.411	.000
	x2	.471	.080	.032	5.863	.000
	x12	-.027	.010	-.001	-2.690	.014
5	(Constant)	.145	.029		4.952	.000
	x8	.998	.001	1.072	1162.752	.000
	x4	.712	.044	.056	16.074	.000
	x2	.347	.055	.023	6.332	.000
	x12	-.037	.008	-.002	-5.693	.000
	x5	.033	.008	.003	5.552	.000
6	(Constant)	.227	.032		7.072	.000
	X1	.996	.001	1.071	1360.718	.000
	x4	.731	.035	.058	21.041	.000
	x2	.318	.043	.021	7.291	.000
	x12	-.036	.005	-.002	-7.077	.000
	x5	.042	.005	.003	8.014	.000
	x10	-.008	.002	.000	-3.599	.002
7	(Constant)	.234	.029		8.104	.000
	x8	.996	.001	1.071	1450.299	.000
	x4	.730	.031	.058	23.473	.000
	x2	.311	.039	.021	7.990	.000
	x12	-.031	.005	-.001	-6.263	.000
	x5	.039	.005	.003	8.300	.000
	x10	-.008	.002	.000	-4.014	.001
	x6	.000	.000	.000	2.288	.036

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000 ^a	.999	.999	2.45003
2	1.000 ^b	1.000	1.000	.15292
3	1.000 ^c	1.000	1.000	.10920
4	1.000 ^d	1.000	1.000	.09534
5	1.000 ^e	1.000	1.000	.05948
6	1.000 ^f	1.000	1.000	.04611
7	1.000 ^g	1.000	1.000	.04125

a. Predictors: (Constant), x8

b. Predictors: (Constant), x8, x4

c. Predictors: (Constant), x8, x4, x2

d. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12

e. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5

f. Predictors: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5, x10

a. Dependent Variable: y

Excluded Variables^a

Model						Collinearity Statistics	
		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Tolerance	
1	x1	.067 ^a	1.924	.068	.387	.028	
	x2	.080 ^a	47.333	.000	.996	.132	
	x3	-.013 ^a	-1.103	.283	-.234	.257	
	x4	.080 ^a	75.006	.000	.998	.131	
	x5	.041 ^a	4.025	.001	.660	.215	
	x6	.016 ^a	2.761	.012	.516	.920	
	x7	.033 ^a	5.046	.000	.740	.413	
	x8	.033 ^a	1.977	.081	.396	.119	
	x10	.002 ^a	.279	.783	.081	.998	
	x11	.004 ^a	.518	.610	.112	.691	
	x12	.021 ^a	2.755	.012	.615	.494	
	x13	.027 ^a	3.428	.003	.599	.418	
	2	x1	-.002 ^b	-.695	.485	-.154	.023
x2		.027 ^b	4.602	.000	.717	.002	
x3		.000 ^b	.229	.822	.051	.243	
x5		.003 ^b	3.846	.001	.852	.130	
x6		.001 ^b	1.886	.077	.385	.693	
x7		.001 ^b	.748	.463	.165	.180	
x8		.000 ^b	.359	.716	.082	.100	
x10		.000 ^b	-.033	.974	-.007	.994	
x11		.000 ^b	.343	.735	.078	.683	
x12		.000 ^b	-.487	.625	-.110	.360	
x13		.000 ^b	-.898	.380	-.197	.262	
3		x1	-.003 ^c	-1.903	.072	-.400	.023
		x3	.000 ^c	-.009	.993	-.002	.241
	x5	.002 ^c	2.532	.020	.502	.100	
	x6	.001 ^c	2.598	.018	.512	.892	
	x7	-.002 ^c	-2.634	.020	-.503	.118	
	x8	-.002 ^c	-2.646	.016	-.519	.071	
	x10	.000 ^c	-.396	.697	-.090	.988	
	x11	.001 ^c	2.187	.041	.448	.618	
	x12	-.001 ^c	-2.690	.014	-.625	.321	
	x13	.000 ^c	.030	.976	.007	.242	
	4	x1	-.001 ^d	-.634	.534	-.148	.015
		x3	.000 ^d	-.961	.349	-.221	.215
		x5	.003 ^d	5.552	.000	.795	.092
x6		.001 ^d	1.871	.078	.403	.599	
x7		.000 ^d	-.682	.504	-.158	.042	
x8		-.001 ^d	-.836	.413	-.194	.026	

	x10	.000 ^a	.061	.952	.014	.951
	x11	.000 ^a	.970	.345	.223	.429
	x13	.000 ^a	.678	.507	.158	.228
5	x1	-.001 ^a	-.858	.403	-.204	.015
	x3	.000 ^a	-3.103	.006	-.601	.208
	x6	.000 ^a	1.675	.112	.376	.568
	x7	.000 ^a	.358	.725	.085	.039
	x9	.000 ^a	.289	.776	.070	.023
	x10	.000 ^a	-3.599	.002	-.658	.747
	x11	.000 ^a	-1.246	.230	-.289	.332
	x13	.000 ^a	.024	.981	.006	.220
6	x1	.000 ^a	-.189	.853	-.047	.014
	x3	.000 ^a	-1.301	.212	-.309	.122
	x6	.000 ^a	2.288	.036	.497	.568
	x7	.001 ^a	.850	.408	.208	.038
	x9	.001 ^a	.900	.381	.220	.023
	x11	.000 ^a	-1.265	.224	-.302	.329
	x13	.000 ^a	-.587	.559	-.148	.213
7	x1	.000 ^a	-1.081	.297	-.269	.013
	x3	.000 ^a	-.140	.891	-.036	.082
	x7	.000 ^a	-.520	.611	-.133	.024
	x9	.000 ^a	-.528	.605	-.135	.014
	x11	.000 ^a	-.742	.470	-.188	.301
	x13	.000 ^a	.568	.578	.145	.156

- a. Predictors in the Model: (Constant), x8
b. Predictors in the Model: (Constant), x8, x4
c. Predictors in the Model: (Constant), x8, x4, x2
d. Predictors in the Model: (Constant), x8, x4, x2, x12
e. Predictors in the Model: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5
f. Predictors in the Model: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5, x10
g. Predictors in the Model: (Constant), x8, x4, x2, x12, x5, x10, x6
h. Dependent Variable: y

سعر الصرف	الإيرادات السياحية مليار دولار	البطالة %	التصخم %	تكوين رأسمالي مليار دولار	الاستهلاك النهائي مليار دولار	الإنتاج المحلي القومي مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	الإيرادات النفطية مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	الدونج الخارجية مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	إيرادات ضريبة مليار دولار	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	السنة
X13	X12	X11	X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	
2.1	2	9.6	18.7	8.2	29.9	4.9	0.3	2.9	2.00	22.6	2.3-	4.9	27.0	1991
2.2	2.4	9	12.6	8.3	27.9	7.1	0.0	4.1	1.1-	21.7	0.9-	7.7	41.4	1992
2.4	2.2	10.9	12.1	8.7	28.7	7.2	0.0	4.0	2.00	21.7	1.7-	8.2	41.6	1993
2.4	2.6	11	8.2	10.1	24.7	7.9	1.3	2.0	2.8-	22.0	1.7-	9.2	41.9	1994
2.4	2.0	11.3	10.7	11.0	22.2	9.0	0.1	2.9	2.1-	22.0	0.0-	10.1	62.2	1995
2.4	2.6	9	7.7	11.7	21.2	8.1	0.6	4.9	2.7-	21.0	2.1-	11.3	37.6	1996
2.4	4.0	8.4	4.6	14.1	27.2	9.0	0.9	4.2	4.7-	22.0	4.0-	12.0	78.4	1997
2.4	2.9	8	2.9	18.1	22.2	10.2	1.1	2.2	8.1-	22.2	2.0-	12.0	84.8	1998
2.4	4.4	8	2.1	18.9	28.2	12.1	1.1	2.9	7.0-	21.1	2.0-	12.7	92.7	1999
2.0	4.7	9	2.7	18.9	10.6	12.9	1.2	0.9	2.7-	29.2	0.4-	14.2	92.8	2000
4.0	4.1	9.2	2.2	17.2	10.2	12.1	0.0	4.6	4.7-	28.2	2.9-	12.9	97.3	2001
4.0	4.1	10	2.7	10.7	9.7	12.0	0.7	4.7	2.8-	29.6	2.2-	11.2	87.9	2002
2.2	4.7	11	4.0	12.0	20.1	11.9	0.2	0.8	2.1-	21.4	1.8-	9.0	82.9	2003
2.2	2.2	10.3	12.2	12.9	29.9	12.2	1.2	7.2	1.1-	21.4	0.9-	10.8	78.8	2004
0.8	7.2	11.2	4.9	12.1	21.7	14.1	0.4	10.0	2.00	21.0	1.7-	12.1	89.7	2005
0.7	8.1	10.0	7.6	20.1	12.2	18.4	10.0	12.0	1.7-	21.0	1.4-	17.1	107.0	2006
0.3	10.2	8.8	9.2	27.2	12.0	12.2	11.6	12.8	2.00	24.6	4.8-	20.2	120.0	2007
0.4	12.1	8.7	18.2	21.2	17.9	27.2	9.0	19.8	9.1-	22.9	7.2-	20.2	122.0	2008
0.0	11.8	9.4	11.8	20.7	20.0	22.7	2.7	11.2	12.0-	20.0	2.2-	29.4	189.0	2009
0.7	12.6	9	11.2	22.1	22.0	21.2	2.4	10.9	11.0-	21.8	9.2-	21.2	218.9	2010
0.9	9.2	12	10.1	21.4	22.7	20.1	1.0	22.7	9.7-	20.2	8.1-	22.4	221.0	2011
2.1	10.8	12.7	7.1	21.0	20.0	22.7	2.8	22.1	22.1-	40.1	18.8-	22.2	229.4	2012
2.9	2.7	12.2	9.4	27.0	20.9	22.7	4.2	10.2	18.2-	41.6	10.8-	21.6	288.1	2013
2.1	8.0	12.2	10.1	28.0	22.2	10.9	4.8	17.9	20.8-	41.8	12.0-	28.9	200.0	2014
2.7	2.9	12.8	10.4	20.4	22.9	19.2	2.8	8.7	28.2-	41.0	24.0-	29.8	222.7	2015
1.0	2.7	12.1	12.8	28.2	22.9	19.0	8.1	8.2	21.1-	27.7	21.8-	20.1	222.8	2016

مصدر الصرف	X13 (ج.د.م)	الإيرادات السياحية	X12 (ج.د.م)	البيطلة	X11 (ج.د.م)	النضوم %	X10 (ج.د.م)	تكوين رأسمالي	X9 (ج.د.م)	الاستهلاك النهائي	X8 (ج.د.م)	الإحتلال المبني القيمة	X7 (ج.د.م)	الاستثمار الأجنبي المبني القيمة	X6 (ج.د.م)	الإيرادات النفطية	X5 (ج.د.م)	صافي التحويلات التجارية	X4 (ج.د.م)	الدون الخارجية	X3 (ج.د.م)	صافي الميزانية	X2 (ج.د.م)	إيرادات ضريبة	X1 (ج.د.م)	معدل نمو الناتج المحلي %	Y	السنة
٢,١	٥,٤	١٩,٧	٢٢,٢	١٠٧,٨	١٢,٢	٠,٨	١,٠٥	٨,١	٨٨,١	٦,٢	١٢,٤	١,١	١٩٩١															
٢,٢	٥,٧	١٢,٦	١٩,٨	١٠٢,٤	١٦,٩	١,٢	٩,٨	٢,٦	٧٤,٥	٢,٦	١٧,٤	٤,٤	١٩٩٢															
٢,٤	٤,٩	١٢,١	١٨,٧	١٠٤,٣	١٥,٧	١,١	٨,٦	٤,٣	٦٥,٩	٣,٤	١٧,٦	٣,٩	١٩٩٣															
٢,٤	٥,٠	١٥,٧	١٩,٥	١٠٥,٤	١٥,٢	٢,٥	٥,٤	٥,٤	٦٢,٦	٤,٤	١٧,٩	٤,٠	١٩٩٤															
٢,٤	٥,٢	١٥,٧	١٩,١	١٠٥,١	١٥,٠	١,٠	٦,٥	٥,٠	٤٦,٦	٤,٢	١٦,٨	٥,٦	١٩٩٥															
٢,٤	٥,١	٤,٦	١٨,٠	١٠٦,١	١١,٥	١,١	٥,٤	١,٠	٣٨,٣	٥,١	١٥,٣	٥,٥	١٩٩٧															
٢,٤	٢,٤	٢,٩	١١,٣	١٠٩,٦	١٢,٠	١,٢	٢,٧	٩,٦	٣٨,١	٧,٧	١٥,٣	٤,٠	١٩٩٨															
٢,٤	٤,٩	٢,١	٢٠,٨	١٠٨,٣	١٢,٢	١,٢	٤,٣	٨,٦	٢٤,٣	٦,٦	١٥,١	٦,١	١٩٩٩															
٢,٥	٤,٧	٢,٧	١٨,٩	١٠٩,٦	١٢,٩	١,٢	٥,٩	٦,٦	٢٩,٣	٥,٤	١٤,٣	٥,٤	٢٠٠٠															
٤,٢	٤,٢	٢,٢	١٧,٧	١٠٤,٩	١٢,٤	١,٥	٤,٧	٤,٨	٢٩,٠	٤,٠	١٢,٢	٢,٥	٢٠٠١															
٤,٥	٤,٧	٢,٧	١٧,٩	١٠٤,٣	١٢,٧	١,٧	٥,٣	٤,٣	٣٢,٧	٢,٦	١٢,٩	٢,٤	٢٠٠٢															
٤,٧	٥,٧	٤,٥	١٦,٣	١٠٢,٧	١٤,٤	١,٢	٧,٠	٢,٥	٣٦,٧	٢,٢	١١,٥	٢,٢	٢٠٠٣															
٤,٧	٨,٠	١٠,٣	١٦,٤	١٠١,٤	١٥,٦	١,٦	٩,٣	١,٤	٣٩,٨	١,١	١٣,٧	٤,١	٢٠٠٤															
٥,٨	٨,٠	٤,٩	١٧,٩	١٠٢,٢	١٥,٧	١,٠	١١,٧	٢,٢	٣٤,٠	١,٩	١٤,٦	٤,٥	٢٠٠٥															
٥,٧	٧,٥	٧,٦	١٨,٧	١٠١,٦	١٧,١	٩,٣	١١,٦	١,٦	٢٨,٨	١,٣	١٥,٩	٦,٩	٢٠٠٦															
٥,٦	٧,٩	٩,٣	٢٠,٨	١٠٤,٦	١٦,٢	١,٩	١٠,٦	٤,٦	٢٦,٥	٣,٧	١٥,٦	٧,١	٢٠٠٧															
٥,٤	٧,٤	١٨,٣	٢٢,٣	١٠٥,٦	١٦,٨	٥,٨	١٢,٢	٥,٦	٢٠,٨	٤,٤	١٥,٥	٧,٢	٢٠٠٨															
٥,٥	٦,٢	١١,٨	١٨,٩	١٠٦,٦	١٤,٥	٢,٥	٥,٩	٦,٦	١٨,٧	٥,٤	١٥,٦	٤,٧	٢٠٠٩															
٥,٣	٦,٧	١١,٣	١٩,٢	١٠٥,٣	١٤,٣	٢,٩	٧,٣	٥,٣	١٦,٨	٤,٢	١٣,٨	٥,١	٢٠١٠															
٥,٩	٢,٩	١٠,١	١٦,٧	١٠٤,١	١٣,٠	١,٢	٩,٦	٤,١	١٤,٩	٣,٤	١٣,٧	١,٨	٢٠١١															
٦,١	٢,٩	٧,١	١٤,٧	١٠٧,٩	١١,٠	١,٠	٨,٣	٧,٩	١٤,٤	١,٧	١٢,٢	١,٢	٢٠١٢															
٦,٩	٢,٣	٩,٤	١٣,٠	١٠٦,٣	٧,٩	١,٥	٧,٠	٦,٣	١١,١	٥,٥	١٢,٧	٢,٢	٢٠١٣															
٧,٣	٢,٦	١٠,١	١٢,٤	١٠٨,٤	٥,٧	١,٦	٥,٩	٨,٤	١٢,٧	٧,٤	١٢,٧	٢,٩	٢٠١٤															
٧,٧	٢,١	١٠,٤	١٢,٦	١٠٨,٥	٥,٨	٢,١	٦,١	٨,٥	١٤,٦	٧,٤	١٢,٠	٤,٤	٢٠١٥															
١٢,٢	٢,٠	١٢,٨	١٤,٥	١٠٩,٣	٥,٧	٢,٤	٢,٥	٩,٣	٢٠,٢	٨,١	١٠,٥	٤,٣	٢٠١٦															

٧٤٥

٥/٢

